مجموعة مؤلفين

السياسات التنموية وتحديات الثورة في الأقطار العربية

المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

الفصل الرابع

سياسات التنمية البديلة
في بلدان الثورات العربية

دارم البصام

ينبغي أن نجد الطريق، وإذا لم
نفلح علينا أن نبتدع الطريق.

القائد القرطاجي هنيبعل

لعلّ من الأفضل أن ينتهي العنوان الذي اخترناه لهذه الدراسة بعلامة استفهام؛ فالحوادث التي توالت في السنوات الماضية من عمر الثورات العربية أفرزت سيولة في السياسة والاقتصاد، ستجعل من التفكير بالبدائل أمرًا صعبًا نسبيًا، نظرًا إلى تفشي مناخ عدم اليقين، ناهيك عن أن المرور الآمن نحو الديمقراطية وتوطيد حكمها يبقيان محفوفين بالمخاطر نتيجة تعثر المسارات الانتقالية.

حين مقارنة الثورات العربية الأخيرة بحركات التحرير وتقرير المصير في منتصف القرن الماضي، نلاحظ أن الثورات الحالية تحمل صفة المحدودية الذاتية (Self Limiting)، بمعنى التركيز على التحرر السياسي الليبرالي للفرد، بدلًا من التركيز على التحول الجماعي الاقتصادي والاجتماعي، نتيجة ضعف الاحتياطي الأيديولوجي لليسار، وتلاشي البديل الاشتراكي، وانعدام الطلب على التعبئة السياسية لمساندة الدولة للقيام بالثورة وفرضها من أعلى. بتعبير آخر، يتركز الطلب الحالي على المواطَنة الكاملة وانتزاع حق الاعتراف بالهوية وبالحقوق السياسية للفرد، علمًا أن هذه الموجة الجديدة من الثورات (ثورات الموجة الرابعة) التي دشنها العالم العربي أتت في فترة تأزم الأنموذج الاقتصادي النيوليبرالي، في إثر الاعتراف بفشل سياسات التكييف الهيكلي ومضاعفات الدوي الكبير الذي أحدثته الأزمة المالية العالمية الأخيرة، خلافًا لثورات الموجة الثالثة في دول أميركا اللاتينية وأوروبا الشرقية، التي تزامنت مع بدء تطبيقات النيوليبرالية وسارت في ركابها، باعتبارها جزءًا من التحول الديمقراطي الذي يتطلب فصل السياسي عن الاقتصادي – الاجتماعي.

نعلم جميعًا مسار تلك التجارب ومآلها. ففي وقتٍ شهدت فيه بلدان أميركا اللاتينية عملية هندسة مؤسسية ناجحة للدمقرطة، وهذا ما حقّق إجماعًا بين النخب والأحزاب السياسية على قواعد اللعبة الديمقراطية واحترام شروطها في الانتخابات النزيهة وتداول الحكم، فإنها لم تتجاوز تعزيز مزايا الطبقة السياسية وربط المواطَنة الديمقراطية بخيارات الاستهلاك بدلًا من ربطها بخيارات التمكين والتشارك المجتمعي لتحقيق قدر أفضل من العدل الاجتماعي. بتعبير أدق، شددت الثورات والتغيرات السياسية للموجة الثالثة على المؤسسات التمثيلية بشكل منفصل عن أسئلة الرفاه الاجتماعي، من خلال عزل المسألة الاقتصادية الاجتماعية. معنى هذا أن يكون هناك فضاء سياسي مفتوح يستوفي الشروط الإجرائية للانتخاب والترشح الحر والمشاركة السياسية مع افتراض توافر الحريات الأساسية المدنية والسياسية، لكن في ظل غياب أي تصور في شأن البعدين الاقتصادي والاجتماعي ومدى اتصالهما بالتحول الديمقراطي من ناحية، والتمكين السياسي للفئات المهمشة اقتصاديًا من خلال آليات التمثيل الديمقراطي من ناحية أخرى.

لم يدم هذا الرهان طويلًا؛ إذ أدركت بلدان كثيرة، بعد تسديدها فاتورة التكلفة الاجتماعية الباهظة التي خلفتها تطبيقات الليبرالية الجديدة، ضرورة مراجعة سياساتها الاقتصادية، وإعادة الاعتبار للسياسات الاجتماعية، وإعادة «مفهمة» دور الدولة في كونها الأداة الأساس للفعل الجماعي، بدلًا من مفهوم الدولة بالحد الأدنى الذي طبع ثقافة النخبة السياسية والاقتصادية وممارستها، وشجع عملية صنع القرار التكنوقراطي، واختزل النفاذ الشعبي للتشارك في إطار الدولة.

بطبيعة الحال، لم يحدث ذلك بشكل تلقائي، بل جاء نتيجة الضغط المتصاعد للحركات الاجتماعية والرفض الشعبي المتزايد الذي تمثّل في مطالبة الحكومات بتولّي مسؤولياتها، وبأن تعيد إلى الدولة مكانتها باعتبارها المؤسسة الاجتماعية الوحيدة التي تخضع للمساءلة الديمقراطية، والتي في إمكانها أن تؤثر في اتجاهات التشغيل وأنماطه، وفي خلق فرص العمل وإنتاج السلع والخدمات وتوزيعها، وتوزيع الدخول والأصول في المجتمع.

في مثل هذا السياق وما قد يوفره لنا من دروس مستقاة، يمكننا أن نؤكد، وبهامش كاف من اليقين، أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية ستمارس قدرًا عاليًا من التأثير في التحولات السياسية التي ستشهدها بلدان الثورات العربية خلال السنوات القليلة القادمة، خصوصًا أن العائد التنموي للثورات هو الذي يحدد طبيعة ردات الفعل من خلال نمطه واتجاهه وآثاره في الفئات الاجتماعية المختلفة وفي شكل التغيير في شبكة المصالح الاقتصادية ذات التأثير السياسي داخل المجتمع، وبالتالي دوره في ثبات أو اهتزاز شرعية الأنظمة السياسية الجديدة التي وصلت إلى الحكم، ولا يزال يؤرقها السؤال المطروح في الشارع: هل نحن أفضل حالًا بعد الثورات؟ ويؤرقها كذلك أنها انغمست في صراعات عنوانها الهوية والتغيير الثقافي في نمط المجتمع، في مقابل إدارة التحديات الاقتصادية على نحو سيئ كليًا[1]. يدفعنا هذا إلى تبنّي التوجه الاستباقي في هذه الدراسة لمَفْصَلة السياسات التنموية البديلة لبلدان الثورات العربية وتحليلها؛ إذ لا يمكننا أن نشاهد في تلك البلدان تبدلًا حادًّا في المنظومة السياسية، في حين أن المنظومة الاقتصادية والاجتماعية، بكل ما تحمله من إرث كبير من الإجحاف، سائرة على طريق خطّي لا يتغير، وذلك يبقى في نظرنا «مشروع الثورات غير المنجز».

أولًا: في المنهجية وإطار الدلالة

البديل التنموي هو عملية مستمرة متعددة الأبعاد، لا يأخذ بالحتمية بل بالاحتمالية، وبالشكل الذي نراه مستجيبًا لمتطلبات التحول الديمقراطي الذي تمر به بلدان الثورات العربية، ومقابِلًا لسقف المطالب الاجتماعية وتحقيق النمو المستدام. ونفهم البديل التنموي، أو جملة البدائل التي سنطرحها في هذه الدراسة، بمعنى تجاوز مقاربات الليبرالية الجديدة التي تم تطبيقها في تلك البلدان خلال العقود الثلاثة الماضية، وهي مقاربات جاءت بنتائج سلبية ساعدت على قيام الثورات.

(1) خالد حنفي علي، «مسارات متوازية: جدلية العلاقة بين الاقتصاد والتغيير السياسي بعد الثورات»، **الأهرام الرقمي**، 1/ 1/ 2013.

سنتعامل مع الليبرالية الجديدة وتصوراتها وتطبيقاتها عند طرحنا البدائل باعتبارها عملية (Process) لا حالة نهائية (End State)، وسنحاول أن ننفذ من منطق فهم العلاقة بين الدولة والسوق، كي نقدم خيارات جديرة بأن يدخل التوازن على هذه العلاقة. وبذلك، نتمكن من أن نعطي معنى «جديدًا» للتغيير بعد الثورات والتبدلات في الأنساق وفي المنطق الجديد الذي يجب أن يحكم تلك العلاقة، وما تطلبه من إعادة هيكلة، مع التركيز على ما ميّز ثورات الموجة الرابعة، وهو الدور المؤثر للفاعل من خارج الدولة (المجتمع المدني والحركات الاجتماعية).

لعل الأهم من هذا كله هو أننا سنأخذ بالمعنى السياقي (Contextual) لبدائل التنمية وفق الخصوصية الوطنية لبلدان الثورات العربية، ونبين كيف يمكن توظيف الدينامية الاجتماعية الجديدة بُعيد التغيرات السياسية في إثراء الجانب الاجتماعي الذي يُعَدّ من أضعف الحلقات في النماذج الليبرالية الجديدة المطبَّقة في تلك البلدان، مع التركيز على حالتي مصر وتونس. نحاول أن نبيّن كذلك أهمية الأشكال المؤسسية اللازمة والعقلانية السياسية المطلوبة لتقديم بدائل تعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية، وتخفف من حدة الإقصاء الاجتماعي وتنحو نحو التضمين (Inclusiveness).

ضمن هذا التوجه المنهجي، سنحاول اختيار السياسات التنموية البديلة مزدوجة. فمن جانب، سنعمل على تقديم بدائل تستفيد من مناخ ما بعد الثورات وإمكان التخطيط من أسفل أو من عمق القاع الاجتماعي لاقتراح أنماط إنتاج ونشاط اقتصادي خارج المنطق المألوف للسوق. وسنعمل من جانب آخر على إدخال منطق السوق إلى الحياة الاجتماعية، وتحديدًا إلى الفئات الاجتماعية الضعيفة التي ظلت عقودًا طويلة تعاني التهميش والتجاهل.

يستند ما يمكن أن نقدمه من إضافة معرفية في طرح السياسات التنموية البديلة لبلدان الثورات العربية إلى أساسين: **أولهما** المقاربة عبر التخصصية القائمة على التعددية المعرفية في العلوم الاجتماعية في تحليل الظواهر، لتجنب الاختزالية التخصصية في فهم إشكاليات التنمية وبدائلها، وتبنّي المنهجية التي تنظر إلى

الاقتصاد كنسق مفتوح يتحمل التحليل السوسيولوجي والنفسي والسياسي للظواهر الاقتصادية؛ ويأتي **ثانيهما** من تأطّرنا ضمن تصور كلي (Holistic) لعملية التحول المجتمعي بعد الثورات، وهو يؤكد وجوب أن تكون عملية التحول الديمقراطي – بالشكل المعياري الذي نراه – متعددة الأبعاد وذات مكونات سياسية واقتصادية – اجتماعية مترابطة عضويًا. فالثورة لا تُنجز مهماتها إلا من خلال تبنّي مقاربة كلية تأخذ بالمكونات جميعها في إطار اندماجي وتكاملي. ولئن استطعنا – على المستوى التحليلي – أن نفرز كلَّ مكون ونخضعه للمعالجة والمراجعة، فإن الأمر في السياسات الواقعية مختلف تمامًا، لأن لا شيء يمكن أن نسمّيه تحولات سياسية معزولة، أو تغيرات اجتماعية – ثقافية قائمة بذاتها، أو إصلاحًا دستوريًا منفصلًا، أو تحولًا اقتصاديًا خارج السياق في علاقات القوة.

إضافة إلى ذلك، ما نقدمه من بدائل يدخل ضمن تصور مفهومي لمدنية المشروع التنموي بعد الثورات (مدنية الدولة ومدنية الاقتصاد ومدنية المجتمع)، فذلك وحده جدير بإعادة الاعتبار إلى «الاجتماعي» في عملية التحول، وإعطاء بُعْدٍ جديد للاقتصاد السياسي للتنمية بوجه إنساني.

من جانب آخر، ستكون مقاربتنا لطرح بدائل السياسات في إطار إيراد التصورات والمشاهد لشروط الممكن، لا لحدود الممكن، حيث إن السقوط في حبائل الممكن يعني غلق مستقبل مفتوح أمام التحول المجتمعي للثورات العربية، الذي يحتوي على قدر عال من الاحتمالية. ومقاربتنا هنا هي في عقلانية فهمنا واستشرافنا للفعل الجماعي الممكن، ولطبيعة الدينامية الاجتماعية التي نتجت من الثورات، وللمواطنة الناشئة والبديلة التي أفرزتها حقبة «وفرة المعلومات» والقنوات الموازية للمشاركة السياسية وإمكانات التعبئة غير المسبوقة الناتجة من التقدم العلمي وممّا نسمّيه «تكنولوجيا التحرير».

تلك مقاربة عملية تتميز من مجرد إيراد تصورات فوقية تحتّم التوجهات والاستراتيجيات للفعل البديل. وعندي أن حيوية عملية التحول المجتمعي وجوهرها نادرًا ما يكونان حقيقة قائمة، بل هما دائمًا في إطار الإمكان الكامن، وهذا، على حد تعبير ابن خلدون، عمران يتوجب التأسيس له وإنشاؤه.

إذا قررنا أن بدائل السياسات التنموية التي سنطرحها في دراستنا هذه تتجاوز مقاربات الليبرالية الجديدة، فذلك لا يعني الوقوع في الشعبوية. هناك احترام للشكل الديمقراطي للسياسة، ولأساسيات الاقتصاد والسلوك المنضبط في المالية العامة، ووعي بتطورات الاقتصاد العالمي والانفتاح عليه. كما لا يمكن قراءة البدائل الممكنة التي نتبنّاها بوصفها منحى باتجاه اليسار المناهض للرأسمالية، أو حنينًا إلى العودة إلى العصر الذهبي في سبعينيات القرن الماضي، وإعادة إحياء تلك التوجهات التي كانت تركز على مقاربة إشباع الحاجات الأساسية؛ فاقتصاديات التنمية الجديدة هي انعكاس للنظام الاقتصادي العالمي وتطوراته في إطار العولمة، وللتغيرات الجذرية الجديدة في النظرية الاقتصادية، وبالأخص في أعقاب الأزمة المالية العالمية الأخيرة.

بتعبير أدق، تتحدد بدائل السياسات الاقتصادية التي نقترحها في إطار تطوير اقتصاد سياسي مرتبط بالمسؤولية الاجتماعية للدولة، في وقت نبقي فيه على الجاهزية لوضع الاقتصادات الوطنية لبلدان الثورات العربية في إطار الاقتصاد السياسي المتجدد للعولمة وللنظام الاقتصادي العالمي قيد التحول، الذي بدأ يتشكل وفق توازنات جديدة قد تتيح في المستقبل المنظور هامش نفاذ أوسع وقدرة تفاوضية أهم لبلدان العالم الثالث.

تقترن هذه البدائل التي نتبنّاها من جانب آخر بمشروع العقد الاجتماعي الجديد الذي ستفرزه الثورات من خلال التحولات السياسية وتغيّر العلاقة بين الدولة والمجتمع. كما تتأثر بالدور المهم الذي بدأت تمارسه «الديمقراطية من أسفل» و«المساءلة المجتمعية بالاتجاه الصاعد» التي تتوسع باطراد، وبفاعلية الحركات الاجتماعية التي بدأت تحتل الفضاء العام وتطالب باستكمال الشرعية الناقصة عن طريق توسيع مساحة التضمين الاجتماعي، وتبنّي سياسة وثقافة الاعتراف بالمهمشين وبهوياتهم وتمكينهم من الاستطاعة والقوة للمشاركة في صنع القرار، الذي يهم حياتهم اليومية ويساعدهم في تطوير القدرات لابتكار الحلول التنموية خارج منطق السوق وفي إطار الاقتصاد المدني الذي يعتمد التعاضد الاجتماعي والعمل الجماعي.

نعي أن ما يميز الموجة الرابعة للديمقراطيات هو هذا النمط المجتمعي الجديد: «المجتمع الشبكي» (Networked Society) الذي وسّع معنى «السياسي» وامتد به إلى «المجتمع المدني المسيَّس» أو «المواطَنة الناشطة» ذات الرؤية التبصرية التي اخترقت حواجز التحكم التي تقيمها الدولة في الفضاء العام، وأصبحت لها مساحات محررة للتعبير السياسي ولطرح بدائل افتكتها بنفسها من المساحات التي تسيطر عليها الدولة وتتحكم فيها، وفرضت فضاءات جديدة للصراع الاجتماعي والسياسي خارج الفضاءات التقليدية المألوفة. وفي قناعتنا أن بدائل التنمية المستقبلية ستكون بفعل قوة الضغط المتزايدة للحركات الاجتماعية واعتراف الحكومات الجديدة عقب الثورات بهذا القطاع الثالث ومأسسته، في إطار رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

يعني هذا أن ما سنتوصل إليه من مقاربات تنموية جديدة في هذه الدراسة ناتج من المزج بين تقوية أساسيات الاقتصاد من جانب، والاستثمار في الرصيد المتزايد لرأس المال الاجتماعي الكامن في الخصوصيات المحلية من جانب آخر، حيث يساعد هذا الاستثمار في ابتكار سياسات ومشروعات اجتماعية جديرة بالحد من الفقر، والارتفاع بمستوى الجهات المحرومة والأسر المعيشية المحدودة الدخل. هذه السياسات البديلة قادرة على أن تربط التنمية الاقتصادية بتحسين شروط «المواطَنة الاجتماعية»، وهي معمار قيمي وأخلاقي يتجاوز مسألة الأمن الاقتصادي والضمان الاجتماعي للمجتمع، ليعني التضمين الاجتماعي وإتاحة النفاذ الواسع للمواطنين إلى مساهمة ذات دلالة في سياق التحولات المجتمعية التي تفرزها الثورات في المدى المنظور.

في اختيارنا بدائل السياسات التنموية، هناك وحدتان أساسيتان للتحليل: الاقتصاد المالي والنقدي واقتصاد الشأن الإنساني (Economics of Welbeing)، أي اقتصاد العيش الكريم الذي يسلّم باقتران التنمية بالحرية بعد الثورات ويركز على المواطنة كممارسة لا كمنظومة حقوق فحسب، ويعمل على الرفع من شأنها[2].

(2) أميل إلى ترجمة مصطلح Wellbeing باعتباره حالة التوازن الذاتي للفرد في تفريقه عن حالة التوازن المادي للاقتصاد، وإن هدف التنمية الإنسانية في نظري هو تحقيق ذلك التوازن في إطار الحريات =

في حالة الوصول إلى هدف تحقيق معدلات نمو عالية ومستدامة تقود إلى التعافي الاقتصادي، يكون المعيار هو النقود أو الدخل المادي. أما إذا كان البديل التنموي يؤكد أن التنمية هي في جوهرها حرية وبلورة معنى جديد للمواطنة وبيئة تمكينية وحاضنة لتوسيع خيارات الناس لممارسة قدراتهم في الحياة العامة لتحقيق الذات وللمساهمة في التغيير، ففي هذه الحالة يصبح الدخل النوعي للفرد هو المعيار، ويكون بديل سياسات التنمية هو ما يضمن للناس التمتّع بحياة طويلة وصحية، والتنعّم بفرص تلقّي تعليم راقي النوعية، والحصول على فرص عمل تليق بالكرامة الإنسانية، والتمتّع بحقوقهم السياسية والمدنية، ليصبحوا مشاركين حقيقيين في الحوار الديمقراطي في شأن شكل مستقبل المجتمع وتوجهاته التنموية التي تمس نمط حياتهم.

ربما يبدو أول وهلة أن ثمة تناقضًا بين المقاربتين، لكن هناك في الواقع اتساق في المنهجية التي نتّبعها. ففي المقاربة **الأولى**، نحن لا ننظر إلى النمو نظرة إجمالية من أجل ترتيب مصفوفات الحسابات القومية، بل ننظر إلى فرضيات النمو ومصادره التي نحرص على أن تكون قادرة على الحد من تفاقم الأوضاع الحياتية للفقراء ومحدودي الدخل في إثر الثورات، وأن يكون مولّدًا للدخل ومراعيًا للإقلال من حالة اللاتوازن الأفقي بين الأقاليم والجهات. من المؤكد أن مضمون النمو الاقتصادي في حالة بلدان الثورات العربية لا يمكن إلا أن يكون صدوقًا تجاه الفقراء، وسيكون هذا واضحًا في طرحنا بدائل السياسات الاقتصادية الكلية وبطريقة تختلف عن خيارات مؤسسات التمويل الدولية في شأن التوجه ذاته.

= وتطوير القدرات، وهي مسألة تتجاوز الحرمان المادي لتشمل أوجه الحرمان الأخرى. من منظور علم الاجتماع، يعني مصطلح Wellbeing الحالة الذهنية (التصورية والإدراكية) لما يمكن أن يحققه الفرد (فعلًا وكينونة) في مقابل واقع ما يمكن تحقيقه وما هو عليه. بتعبير أدقّ، إنه إدراك الفاعل الاجتماعي لمحدودية خياراته وللتفاوت بين توقعاته وطموحاته وبين واقع الحالة التي يعيشها. وتتأطر الطموحات عادة بمنظومة قيمية وبشروط حياتية يعتقد الفرد أن له أحقية في التمتع بها في مقابل القدرات التي يعتقد بأنه يمتلكها حاضرًا، أو قادر على تطويرها بفرضية توافر الحرية والخيارات أمامه، وأن تحقيق تلك القدرات والخيارات يعيد التوازن إلى نفسه ويشعر بأن حياته مريحة (الرضا عن الحياة).

لمزيد من التفصيل العلمي، انظر: Ted Robert Gurr, *Why Men Rebel* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1970).

أما المقاربة **الثانية**، فعندما تكون وحدة التحليل هي «المواطن»، وتكون مسألة توسيع خيارات الناس وتأكيد القدرات هي الغاية والمرمى للسياسة التنموية، فذلك أيضًا لا يقف وفق منهجيتنا عند المستوى الإجمالي أو المجرد؛ فالتعامل مع اقتصاد الشأن الإنساني يتطلب منا التنظير له أولًا بما يلائم خصوصية الأوضاع عقب الثورات العربية. كما يتوجب تحويله إلى معْلمات (Parameters) من أجل بلورة السياسة التنموية وصوغها وتحويلها إلى برامج ومشروعات؛ فهناك الجانب الوظيفي، بمعنى أن خطط التنمية تتيح للفرد نشاطًا ذا معنى وقيمة كي يتمكن من تحسين مستوى رفاهه الاجتماعي. وهناك كذلك الجانب المعنوي والاعتباري المتصل بمستوى استطاعة الفرد وقناعته بأن النشاط الذي يقوم به جدير بتحقيق التوازن النفسي وتحسين مكانته وحضوره كفاعل في المجتمع. وستكون هذه المقاربة واضحة تمامًا عند تطرّقنا إلى الاقتصاد المدني وإلى بدائل سياسات التنمية القائمة على الخصوصيات المحلية وعلى الحوكمة التشاركية والتعاضد الاجتماعي.

ثانيًا: سياسات النمو الصديقة للفقراء

تأسيسًا على ما تقدّم، سنتناول كلتا المقاربتين في بدائل سياسات التنمية من خلال تأكيد مبدأ الإنصاف الاجتماعي، جنبًا إلى جنب مع مبدأ النمو. سنتناولهما كذلك في إطار الديمقراطية التشاركية كآلية تطبيقية للديمقراطية التمثيلية التي لا يمكن للحكومات التالية إلا أن تأخذ بها تحت الضغط المتصاعد الذي بدأت تحدثه المساءلة المجتمعية.

نعتقد أن ذلك ينعكس على عمق المشاركة في صنع القرار بمستويات مختلفة، وتقوية حس التحكم والتمكن من القوة عند المواطن، وتحقيق قدر أفضل من الربط بين الكفاءة والفاعلية في توظيف الموارد، وتأكيد النتائج في المشروعات التنموية، وضمان وصولها إلى الفئات والشرائح الاجتماعية المستهدَفة.

كعوائد لذلك كله، يظهر الحرص على عنصر الاستقرار والتراكم لإحداث النقلة النوعية في المجتمع والوصول في المدى البعيد إلى حالة التحوير السلوكي،

وخلق الإنسان الجديد للثورات يكون متمتّعًا بقدر عال من الاستقلالية والتحكم في صنع القرار في ما يخص خياراته في الحياة.

تمثل ضرورة تبنّي توجّه النمو الصديق للفقراء في السياسات الاقتصادية الكلية لمرحلة ما بعد الثورات أمرًا ثابتًا، لكن السياسة البديلة التي نتبنّاها تتجاوز وصفات المؤسسات المالية الدولية التي أفرغت هذا التوجه من محتواه الحقيقي والمطلوب.

1- قراءة الواقع الاقتصادي

يقوم اختيارنا لهذه السياسة الكلية البديلة على ثلاث قناعات رئيسة، تنبع من قراءة الواقع الاقتصادي لمرحلة ما بعد الثورات العربية: **الأولى** أن الفقر- بمعناه النسبي والمطلق- هو تركة بالغة الخطورة وأهم معضلة تواجه مجتمعات ما بعد الثورات، وأن التدني في المستويات الحياتية لشرائح اجتماعية عريضة يُعَدّ من أعقد المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهذا يعني تاليًا أن التصدي لها في السياسات الكلية يجب أن يأخذ أولوية قصوى؛ و**الثانية** ضرورة تبنّي جملة إصلاحات هيكلية اقتصادية من أجل الحد من حالات اللامساواة الأفقية والرأسية المسؤولة عن إعادة إنتاج الفقر؛ و**الثالثة** حتمية التحقق من تشخيص الفئات المستحقة والمستهدفة، وتأكيد كيف تنتفع الشرائح الهشة ومحدودة الدخل في المجتمع من عوائد سياسات النمو الصديقة للفقراء أكثر من باقي الشرائح الاجتماعية. بمعنى آخر، كيف لتلك السياسات أن تعمل على تحسين مستوى المعيشة للفقراء وتقلل، في الوقت ذاته، من حدة الحيف الاجتماعي في توزيع الدخل والثروة والقوة؟

بمزيد من الرصد والتدقيق في الواقع الحالي، نرى أن تكون ملامح السياسة الاقتصادية الكلية الصديقة للفقراء، التي يمكن أن تستجيب للطلب الاجتماعي في أعقاب الثورات، على الشكل الآتي:

- في إطار التخطيطين متوسط وبعيد المدى، يجب أن يتحول موقع الفقراء من منتفعين عرضيين بالنمو الاقتصادي إلى محركين أساسيين لذلك النمو[3].

(3) Rehman Sobhan, «Pro-Poor Fiscal and Monetary Policies: Toward Correcting Structural Injustice in South Asia,» Centre for Policy Dialogue (Dhaka-Bangladesh) (2002), pp. 7-8.

– مساعدة الفقراء في استخدام أصولهم – المحدودة أساسًا – استخدامًا فاعلًا يؤدي إلى تحسين الإنتاجية وزيادة الفرص الاقتصادية، خصوصًا بالنسبة إلى الشرائح متدنية الكفاءات والمعتمدة على الجهد العضلي، وهي الأغلبية العظمى. إلا أن هذا لا يعني عدم الاهتمام بالفقراء من ذوي التحصيل الدراسي وحَمَلة الشهادات والمنتمين إلى أصول اجتماعية وجهات جغرافية محرومة، لا يجدون فرصًا اقتصادية ملائمة، ويعانون البطالة ويشكّلون حاليًا ظاهرة اجتماعية في مصر وتونس، وينتهون في الأغلب إلى ممارسة أعمال في القطاع الاقتصادي غير المنظم هي دون مستوى إعدادهم. يدفعنا هذا إلى القول إن السياسات الاقتصادية الكلية البديلة في أعقاب الثورات يجب أن تأخذ بمبدأ الحصص الاجتماعية (social quota) المقترنة بمعايير الإنتاجية في سياسات التشغيل من جانب، وأن تنظر إلى التشغيل المنقوص، بالإضافة إلى البطالة، في رسم مشاهدها للحد من الفقر من جانب آخر.

– في أعقاب الثورات، هناك شرائح عدة واقعة تحت مسمّيات ذوي الحاجات الخاصة ومنحدرة إلى دون مستوى خط الفقر، منها تلك التي تعرضت للتهجير القسري نتيجة النزاعات التي سبقت الثورات، أو اتخذت شكلًا آخر بعدها، وهنالك الثوار الجرحى ممن يستحقون إعادة تأهيل وإدماج في سوق العمل.

إضافة إلى ذلك، هناك مناطق جغرافية محرومة شكّلت الوقود الأساس لاندلاع الثورات، يمكن تصنيفها في حقل الحاجات الخاصة. فهي تندرج في خانة الإقصاء الاجتماعي، وترتفع فيها نسب الأسر المعيشية التي هي تحت مستوى خط الفقر، وتعاني قلة الاستثمارات العامة والخاصة وتدني مستويات الدخل، ما يوجب إعطاءها وضعية خاصة ومقابلة ما تحتاج إليه من برامج مكثفة للأشغال العامة والإنفاق الاستثماري. وفي السياق ذاته، هناك حالة أحزمة الفقر حول المدن، ومدن الصفيح، والسكن العشوائي، ولا ننسى حالة المرأة، وبالذات ممّن يُعِلْن أسرًا معيشية نتيجة تبعات الصراعات.

2– حاجات خاصة ما بعد الثورات

يدفع هذا كله إلى ضرورة النظر في نوعية النمو الاقتصادي وفرضياته في النماذج الكلية، من أجل التصدي لسوء التوازن الإقليمي، وتحقيق التنمية المتوازنة، وتفضيل المشروعات كثيفة العمل لاستحداث فرص العمل والدخل

لتلك الشرائح الفقيرة والهشة ذات الحاجات الخاصة التي أفرزتها الثورات، وذلك من خلال:

– عرض الأولويات القطاعية التي غالبًا ما تكون متنافسة في ما بينها، واختيار الأفضل وفق ما تفرزه الحوارات التشاركية التي يمكن أن تدخل في السياسة الوطنية الكلية للحد من الفقر. يتم ذلك، كما هو مألوف، لبناة النماذج القياسية من خلال التعرف إلى التبعات والآثار المحتملة لكل سياسة مقدَّمة، وإجراء المواءمات الممكنة بين المصالح المختلفة للفئات والشرائح الاجتماعية، والتأكد من إمكان انتفاع الفقراء أكثر من غيرهم من عوائد تلك السياسات، ثم اختيار البديل الأفضل بالتركيز على أولوية الاستثمار في القطاعات التي تُعتبر المشغّل الرئيس للفقراء، والعمل على رفع القيود والمحددات (التغلب على شح مصادر القروض، وتحسين الخدمات الإرشادية، وتخفيف حدة البيروقراطية والروتين لبعث المشروعات الصغرى، وتحسين كفاءة المقاييس والمعايير الحكومية للتعامل مع القطاع الاقتصادي غير المنظم ...إلخ).

– الحفاظ على أسعار تنافسية لمنتوجات ينتجها الفقراء، مقرونة بالدعم الإنتاجي للسلع والأساسيات التشغيلية التي يحتاجون إلى اقتنائها، وهذا يعني في أحد أبعاده احتمال إعادة التوزيع من خلال فرض الضرائب التصاعدية ورفع التشوهات في الأسعار المحلية نتيجة سياسة الدعم التي لا ينتفع منها الفقراء إلا بنسبة قليلة، كما هي الحال في تونس حاليًا، حيث لا ينتفع الفقراء إلا بنحو 12 في المئة من مجموع الدعم السلعي الاستهلاكي الذي يلتهم نحو ربع موازنة الدولة السنوية[4].

– وضع نظام وطني للرصد والتقويم والمتابعة ليتسنّى ضمان الشفافية في التنفيذ، وتوفير القياسات لتحليل الأثر والتحقق من مدى وصول العوائد والمنافع إلى الفئات المستهدفة. يتّخذ هذا النظام في دول عدة شكل المرصد الوطني للفقر، وهو يضم ممثّلي الحكومات والمجتمع المدني والأكاديميا، وممثلين عن الفقراء

(4) *The African Development Bank Group in North Africa, 2012: A Year of Transitions* (Tunis-Belvedere: African Development Bank Group, 2012), pp. 12-13.

أنفسهم والحركات الاجتماعية المناصرة من أجل التحقق من تجليات الفقر ومؤشراته وتبعاته في المجتمع وتحليل أبعاده وتبيان وجهات النظر المختلفة وطبيعة فهمها لتلك الظاهرة وبدائل معالجتها[5].

لعلّ الأهم من هذا كله تفعيل تطبيقات الديمقراطية التشاركية في إطار التنمية المحلية، واعتماد الموازنات للوحدات الإدارية المحلية بصورة تضمن مشاركة شعبية واسعة تضم الشرائح الفقيرة. ويمكن تأكيد أن تطبيق مثل هذا الأنموذج في المستقبل سيأخذ طريقه في بلدان الثورات العربية، نتيجة تعاظم الضغط الذي يمكن أن تمارسه قوى المساءلة المجتمعية واتساع مساحة القرار التشاركي، لكن الأمر يبقى بحاجة إلى قدر عال من التنظيم لإنجاح مثل هذه المهمة المعقدة والصعبة. فقد جرى تطبيقها في تونس في عام 2012 وباءت بالفشل، ما حدا بوزارة المالية إلى عدم الأخذ بنتائجها التي خلطت بين الحاجات والرغبات.

من الأفضل توفير تمويل الاستراتيجيا الوطنية الصديقة للفقراء من مصادر وطنية محلية، فلا تكون تحت رحمة رسائل النيات وشروط المؤسسات المالية الدولية، كما يحدث حاليًا في مصر وتونس؛ إذ إن الأمر، وبالشكل الذي نراه، سيحتاج إلى سياسات توسعية في الإنفاق العام (الاستثماري خصوصًا) أكثر ممّا تسمح به تلك المؤسسات. من جانب آخر، تنبع قناعتنا بضرورة الاعتماد على المصادر التمويلية المحلية بالدرجة الأساس، للتسليم بأن الاستثمار والادخار الخارجي في مرحلة ما بعد الثورات يتميزان بدرجة عالية من الاضطراب والتقلب، نتيجة حالة عدم اليقين وانعدام الاستقرار الأمني، الأمر الذي يجعل من الصعب وضع مرام للحد من الفقر بالاعتماد على توقعات تدفق مستدام وغير متقطع لهذه المصادر التمويلية.

نستنتج من هذا أن تأمين المصادر المالية المحلية يحتاج إلى جهد ابتكاري ومتشعب، نظرًا إلى أن معدلات الادخار غير كافية في الأساس. فإضافة إلى توثيق

(5) Charles Ehrhart, «Combining Methodologies to Improve Pro-poor Public Policies in Tanzania,» Paper Presented at: Conference on Combining Qualitative and Quantitative Methods in Development Research, University of Wales, Swansea, 1-2 July 2002, Introduction.

الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والاعتماد على الاقتراض من السوق المحلية، ينبغي البحث عن بدائل أخرى صديقة للفقراء من خلال توسيع رقعة الاقتصاد الاجتماعي والتعاضدي وتقدير القيمة المضافة التي يمكن أن يحققها هذا البديل، إضافة إلى التفكير في سياسات مغايرة لتطوير أداء القطاع الاقتصادي غير المنظم والارتقاء بمستوى أدائه.

3 – سياسات بديلة

يأتي تفكيرنا في طرح بديل الاقتصاد الاجتماعي والتعاضدي كمساعد للقطاعين العام والخاص من تحسّس الأزمة الخانقة الحالية المتعلقة بتمويل عملية التنمية في مرحلة ما بعد الثورات، وهي التي تشهد ارتفاعًا حادًا في سقف المطالب الاجتماعية أمام تراجع بالغ الخطورة لقدرة الدولة على تحصيل الموارد الكافية وجبايتها وتوفيرها. كما ينبع تفكيرنا هذا من الحيرة والتساؤل عن طبيعة النظم المالية والمصرفية التي يجب تطويرها من أجل الترويج للمشروعات الإنتاجية الملائمة وتطوير قطاعات جديدة والسير على درب تحقيق الميزة التنافسية بدلًا من استمرار الاتكاء على ما هو موجود (الميزة السببية) التي تبقي الاقتصاد في حالة التخلف والفقر.

ينتج هذا الاختيار من مقاربتنا المنهجية التي تقر بضرورة التهيؤ – في أعقاب الثورات – إلى قيادة السوق بدلًا من الخضوع لها، وأهمية تطوير وتائر نمو قائمة على استثمارات منتقاة بعناية، واختبار منتوجات جديدة، سواء باستخدام المواد الأولية المحلية أم بالولوج إلى اقتصاد المعرفة والخدمات الاقتصادية، وهذا يتطلب ذهنية جديدة في التخطيط ويقتضي أن تتحول أصغر وحدة إدارية محلية إلى وحدة تخطيطية تتدارس الإمكان التنموي داخل حدودها، وفي إطار علاقتها بالوحدات الأخرى المحلية والمركزية والخارجية ضمن منهج التخطيط التشاركي من أسفل القاع الاجتماعي إلى أعلى.

يمثل هذا كله جزءًا مهمًا من السياسات التنموية البديلة لاقتصادات ما بعد الثورات، وهي سياسات تطويرية تتعامل مع الواقع ولا تحاول القفز فوقه. ففي الوقت الذي يمكن أن تولّد فيه أوجه الاقتصاد الاجتماعي والتعاضدي التي

ندعو لها أنماطًا جديدة للنمو ومنظورًا مغايرًا للاستثمار، فإنها لا تتحدى بطبعها اقتصاد السوق ولا تعمل على تقويضه أو إجهاضه، بل تهدف إلى نزع جزء من جانبه السيادي والمهيمن وإرجاعه إلى المواطنين وتنظيماتهم المختلفة، خصوصًا الحركات الاجتماعية التي تمثّل الفئات الضعيفة، كي يتمكنوا جماعيًا من وضع الأهداف والغايات التي يحققها لهم هذا النوع من الاقتصاد المدني لمنفعة الفئات الاجتماعية والجهات الجغرافية المستهدفة، وبحيث لا تصبح السوق في مثل هذه الحالة غاية في حد ذاتها بل آلية للوصول إلى المرامي والغايات التي تم وضعها بطريقة الديمقراطية التشاركية[6].

لا يخفى على المتتبّع أن تطوير هذا القطاع مثّل قفزة نوعية لاقتصادات بلدان أميركا اللاتينية، بعد وصول الحكومات الثورية للحكم خلال العشرية الماضية، وهو – كما نراه – استجابة منطقية كذلك لحالة اقتصاد ما بعد الثورات العربية، وذلك لوجود فائض قوي من رأس المال السياسي ورأس المال الاجتماعي اللذين يمكن تثميرهما للتأسيس لهذا القطاع الثالث، وبسبب بروز فاعل قوي ومؤثر خارج الدولة لديه القدرة الهائلة على التشبيك وجعْل المجتمع المدني قطبًا مكملًا للدولة والسوق.

هذا كله صالح لترجمته – من الناحية العملية – إلى سياسات بديلة، وإلى عمل جمعي استجابةً لحالات البطالة المزمنة والحرمان النسبي والإقصاء الاجتماعي، وهي الحالات التي تعجز حكومات الثورات العربية بمواردها المحدودة عن التصدي لتحدياتها. وبمنظور أوسع، يمكن أن يساهم هذا القطاع في تطوير الاقتصاد الوطني والاقتصادات المحلية للجهات المحرومة بالذات، من خلال الأشكال المختلفة للإنتاج والتوزيع واستخدامات الأراضي مدعومة بقيم الجماعات المحلية وتقاليدها وثقافتها، ومنظَّمة من خلال عمليات صنع القرار الجماعي والمشاركة المباشرة للفئات الاجتماعية المختلفة.

---

(6) Mira Luna, «Brazil Experience with Solidarity Economy,» *Shareable*, 29/5/2013, and Sonia Buglione and Rainer Schlüter, «Solidarity-Based and Co-operative Economy and Ethical Business: Trends, Innovations and Experiences in Europe,» *Rosa Luxemburg Foundation* (Brussels), Background Paper (November 2010), pp. 3-4.

يختلف مثل هذا الطرح الجذري كليًا عمّا تدعو إليه المؤسسات الدولية والجهات المانحة من بدائل تقليدية لبناء القدرات المحلية، والتمويل المصغر، وشبكات الأمان الاجتماعي، والمشروعات الصغرى ضمن ليبرالية اقتصاد السوق. يضم البديل الذي نتبنّاه جانبًا قويًا من الاقتصاد الأخلاقي الذي يمكّن الفقراء من أن يكون لهم الصوت المسموع وأن يمارسوا خياراتهم بحرّية.

بقي أن نذكّر أن هناك جهدًا كبيرًا ينتظر الاقتصاديين والسوسيولوجيين العرب لتطوير الجوانب المفهومية والنظرية والأدوات التحليلية لهذا البديل الاقتصادي وتطبيقها، بما يتلاءم مع خصوصية المجتمعات العربية؛ فالاقتصاد التعاضدي هو طريقة للتنظيم الاقتصادي، لكنه في الوقت ذاته آلية علمية يجب أن تُبنى على النظرية الاقتصادية وعلى المستوى الإبستيمولوجي لعلم الاقتصاد، بحيث تؤسس لمفاهيمه ومنهجيته بشكل موسع وقادر على توطين هذه الأشكال الاقتصادية الجديدة وطبيعة اختياراتها والعقلانية الخاصة بها في إطار الثقافة المحلية.

جديد هذه المقاربة هو أنها إبداع اجتماعي محلي يستجيب لواقع التفكير الاقتصادي الجديد، الذي بدأ يعطي أهمية لهذا القطاع الثالث، وبالذات في أعقاب الأزمة المالية الأخيرة، وتعرّض النظرية الليبرالية الجديدة للمراجعة، كما يستجيب من جانب آخر لطبيعة التغيرات في العلم والمعرفة التي بدأت تتوجّه إلى العموم، ولتزايد زخم المساءلة المجتمعية واحتلال المجتمع المدني مساحات واسعة في حوارات الفضاء العام[7]. وجديدها كذلك هو ملاءمتها للمناخ السياسي عقب الثورات العربية، وتلبيتها حاجتنا إلى التبصر بالتحولات المجتمعية ومتطلباتها. لهذا، يمكننا – من خلال هذا البديل أو غيره – أن نتطابق تاريخيًا، وأن نوفر لغة جديدة ملائمة للسياق السياسي والثقافي الذي نعيشه، وأن نتفاعل ونتبادل الخبرات مع البلدان والقارات التي شرعت قبلنا في استكشاف مثل هذه البدائل وتطبيقها، وتمكنت من تحقيق معدلات نمو عالية وزيادات فلكية في معدلات دخل الفرد.

(7) Luis Razeto Migliaro, «What Is Solidarity Economics?,» Luisrazeto (2002), p. 1, http://www.luisrazeto.net/content/what-solidarity-economics.

في الخلاصة، أمر واحد واضح بالنسبة إليّ: بعد الثورات العربية، نحتاج إلى قدر كبير من التفكير الابداعي للبدائل التنموية أمام محدودية الموارد. لست ممن يعتقدون إلى اليوم أن الأسواق تقدم إجابات عن الأسئلة كلها، وأن البدائل هي في مزيد من الشيء نفسه، لا غيره. كما لست ممن يعتقدون أن على الدول والحكومات أن تأخذ على عاتقها وحدها مسؤولية القرارات الرئيسة، فالمدخل الذي نتبنّاه يرفض هذين الموقفين المتطرفين لأن المسألة ليست لعبة صفرية بين حرية السوق وتحكم الدولة، بل هي في الصيرورة الديمقراطية التي نشهد ولادتها العسيرة، وفي القيم التي يمكن أن تضمن البيئة الأخلاقية للسوق وفي منظومة المساءلة الاجتماعية وأسس المجتمع التضميني (تكافؤ الفرص بين الجهات والفئات، العدالة الاجتماعية، الحرية وتطوير القدرات).

4- الحاجة إلى الدولة المدنية

في إطار طرح السياسات التنموية لما بعد الثورات، يقودنا هذا كله إلى التساؤل عن شكل الدولة وطبيعة الحوكمة، وهما، أي الدولة والحوكمة، اللتان يمكنهما أن تديرا هذا الواقع الجديد بتعقيداته كلها. فمن الواضح أن الدعوة حاليًا، كما نتبين من المساهمات الفكرية الكثيرة في هذا الصدد، موجهة لرد الاعتبار إلى الدولة وعودتها بقوة، وهناك تأثر جلي بالأنموذج الآسيوي للدولة التنموية. لكن قبل أن نعرض لذلك، نجد أنفسنا أمام سؤال يحتاج إلى جواب: هل يصلح الأنموذج الآسيوي فعلًا لبلدان ما بعد الثورات في المنطقة العربية؟ جوابي سلبي، فالمشروع الآسيوي نخبوي في الأساس، يربط بإحكام العلاقة بين القوى السياسية وقوة الشركات الكبرى، ويكرس ممارسات اللامساواة والاستغلال، كما يقوم من الناحية الثقافية على تعاليم الكونفوشوسية في العلاقة بين الفرد والمؤسسة وعلاقات العمل القائمة على الولاء والطاعة، وهو أمر لا وجود له في الأديان والثقافات الأخرى، وتمت تجربته في بلدان أخرى، ومُني بالفشل.

إضافة إلى ذلك، يقوم الأنموذج الآسيوي من الناحية الاقتصادية على أسس خمسة، نعتقدها غير متوافرة في بلداننا من ناحية الإمكان الموضوعي، وهي: (1) معدلات ادخار عالية تمامًا للأسر المعيشية (بشكل ودائع مصرفية في الأساس)؛

(2) معدلات عالية المخاطرة لنسب المديونية في مقابل حجم الأصول للشركات الإنتاجية والخدمية؛ (3) تعاون وثيق بين الدولة والجهاز المصرفي والشركات؛ (4) استراتيجيات وطنية واضحة للتطوير الصناعي؛ وأخيرًا (5) وجود نظم للحوافز الاستثمارية لتحسين القدرة التنافسية على المستوى الدولي، مع ارتباط عضوي بالأسواق العالمية.

بناءً عليه، لا نتردد في القول إن المسألة ليست مجرد عودة قوية إلى الدولة في إثر الثورات، ولا التأثر باقتباس نماذج جاهزة للتجارب الناجحة، إنما هي عمل على استشراف عملية التحول وتحليلها في المؤسسات التي ستشكّل الهوية الجديدة للدولة وللفعل الجماعي الديمقراطي ومدى فلاحه في توفير الأسس المطلوبة لإعادة الربط بين «الاقتصادي» و«الاجتماعي»، خصوصًا إذا فكرنا مليًا في الأدوار المتعددة المنتظرة للسياسة الاجتماعية في مجالات الإنتاج وإعادة الإنتاج والحماية وإعادة التوزيع. لا يمكن أن تتم تلك العلاقة الجديدة بين الاقتصادي والاجتماعي إلا في إطار الدولة المدنية التي نتبنّاها، ضمن تصور مجتمعي متكامل، تحمل في مشروعها ضمنه قيم المساواة والحقوق والمسؤولية الاجتماعية والتعاضد الاجتماعي.

يضاف إلى ذلك أن الدولة المدنية – كما نتصورها لبلدان ما بعد الثورات – تعني، بجانب تأكيدها ربط الاقتصادي بالاجتماعي، وظيفة التأسيس لثقافة ديمقراطية جديدة تربط بين الشرعية والمشروعية (التمثيلية والتشاركية في الحكم)، وهو ما يؤدي إلى تحسين الدخل النوعي أو الدخل المدني للفرد، إضافة إلى ارتفاع دخله المادي. بمثل هذا الإطار الذي نتبنّاه ونحاول تطويره وتوفير جوانبه المفاهيمية والإجرائية في دراستنا، لا يبتعد كثيرًا عن مقاربة أمارتيا سِن في تركيزه على التنمية باعتبارها حرية في الأساس، إلا أن معالجاتنا، كما يتضح في الجزء الثاني من الورقة، ستختلف نوعًا ما عن أطروحاته لكوننا نتعامل مع بلدان تشهد عملية تحوّل مجتمعي كاملة تُعطى فيه للحرية معان ووظائف مرحلية مغايرة.

عمومًا، تتضمن دعوتنا إلى الدولة المدنية، كأنموذج لإدارة مرحلة التحول المجتمعي في بلدان الثورات العربية، أن تحمل المقومات الآتية:

– تجاوز الديمقراطية التمثيلية كأساس، وتوسيعها لتأخذ معنى التشاركية ومعنى الدولة التنموية الديمقراطية.

– تبنّي مبدأ التضمين الاجتماعي في الحوكمة، بمعنى أن المواطنين كلهم، بشرائحهم الاجتماعية وانتماءاتهم السياسية والعقائدية المختلفة، وبموقعهم الجغرافي (ريفًا وحضرًا)، يتمتعون بمعرفة لا يمكن الانتقاص منها، تخوّلهم المساهمة في مناقشة الحقائق والوقائع المختلفة المتعلقة بحياتهم وخبراتهم ومنظورهم الحياتي. وهذا يعني التسليم بالآتي: (1) الجاهزية موجودة عند الجميع، فلا أحد يحتاج إلى اجتياز اختبار أو مقابلة مجموعة من المعايير تفرضها النخب أو الأيديولوجيات قبل تضمينه عضوًا كاملًا في المجتمع؛ (2) يمكن الجميع التعلّم والمساهمة وفق قدراته وطاقاته، وعلى الدولة أن تكرس مبدأ التعلم مدى الحياة، وأن تعزز تراكم الخبرة بين الأجيال، وأن تقدّر رأس المال العضلي وتثمّن رأس المال الفكري في آن واحد؛ (3) يمكن الجميع التواصل والمشاركة والحوار واحترام الرأي الآخر، فالديمقراطية هي في أحد جوانبها النفاذ المتساوي للغة في الفضاء العام والوصول إلى المعلومة؛ (4) الكل من أجل الواحد والواحد من أجل الكل، في إطار الإجماع على المصلحة الوطنية والمصلحة العام كإطار للاختلاف؛ (5) الكل يحترم خصوصية المجتمع الذي يعيش فيه، مع احترام ما هو كوني من حقوق وحريات أساسية، فالاختلاف الحضاري ومنظومة القيم التراثية وتوظيفها في المشروع الحداثي الناتج من الثورات، ذلك كله هو الأساس للتميز ولزيادة الإنتاجية واستدامة التقدم.

– عودة الدولة إلى أداء دورها الاجتماعي، والتدخل في إدارة الاقتصاد الوطني، والحد من فشل السوق، وتحقيق التنمية المتوازنة القائمة على قدمَي التوظيف الأمثل للموارد والعدل في التوزيع.

– صون حقوق الأم/ الطبيعة وحقوق الأبناء من الأجيال التالية.

– تجاوز التصور النقدي ومنظومة الحسابات القومية للحكم على عوائد التنمية، والتشديد على مقاييس التنمية الإنسانية واقتصاديات الشأن الإنساني وحساباته القومية.

– إدخال عنصر الجودة الاجتماعية والارتقاء الاجتماعي في نماذج النمو الاقتصادي.

– التخطيط للاقتصاد الكلّي ضمن نماذج سياقية تتدارس الدينامية الاجتماعية للمجتمع وشرائحه، وتهدف إلى سد منابع الفقر والتفاوت الاجتماعي وضمان حق التنمية للجميع.

لكن إذا كان التصور أعلاه بالصيغة المعيارية لشكل الدولة التنموية الديمقراطية في المستقبل المنظور، فإن التساؤل الأكثر إلحاحًا وآنية، والذي يتوجب أن نجيب عنه في دراستنا، هو كيف يمكن لدول الثورات العربية في وضعها الحالي وللحكومات التي تسلّمت الحكم التخطيط للسياسات الاقتصادية والاجتماعية وإدارة التوقعات؟ وما هي البدائل التي يمكن أن نقترحها أمام حالات التخبط وسوء الأداء التي تمر بها تلك الحكومات في الوقت الحاضر؟

لا نملك إلا أن نعترف في هذا الصدد بأن الثورات عادة تنشئ سقفًا عاليًا من المطلبية الاجتماعية، وتولّد عند الناس أوهام أن مشكلات الفقر والبطالة والتهميش سيتم حلها بين عشية وضحاها بعد زوال الاستبداد والتسلط والفساد. والأدهى من ذلك أن تميل الطبقة السياسية وتنظيمات المجتمع المدني هي الأخرى إلى المبالغة في تصوير المنافع الآنية والسريعة للثورة، وتوثق في خطاباتها الكثير من الوعود.

يفرز ذلك توقعات لا تُطابق الواقع في شأن المردود قصير المدى الذي يمكن أن تقدمه الثورات بشكل منافع اقتصادية. والحقيقة الملموسة هي أن أي بلد من بلدان الثورات العربية، إذا لم يمر بمرحلة انتقال آمن مبنية على التوافق الوطني بين الأطياف السياسية، فإن الصراعات الداخلية بين الأحزاب وحالات الاستقطاب، كما نلاحظه في يومنا هذا، يمكن أن تعمل على تدمير الاقتصاد الوطني.

لا يمكن الحكومات التي تستلم الحكم بعد الثورات في أحسن الحالات إلا أن تخطط لانتعاش اقتصادي على مدى متوسط (5 سنوات)، وبشكل تدرجي، وأن تربط جهد الإمكان بين تلك المرامي وبين الإجراءات العاجلة القصيرة الأمد.

ويمكن بلدان أوروبا الشرقية أن تكون لنا أمثلة جيدة في هذا الشأن؛ إذ عملت بعد سقوط حائط برلين على وضع تلك الخطط المتوسطة المدى، وبمساعدة فنية مباشرة من الاتحاد الأوروبي الذي قدَّم لها منهجية واضحة، مطالبًا الدول كلها بالتزامها ليتسنّى إجراء مقارنات في هذا السبيل.

ثالثًا: مراحل الحقبة التحولية

بالنسبة إلى بلدان الثورات العربية، ومن معرفتي بأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أميل إلى تقسيم التخطيط للسياسات التحولية البديلة إلى أربع مراحل: الطوارئ، فإعادة التأهيل، فإعادة التشكل، فالتطوير والإنماء.

لا بد من التنبيه إلى أن هذه المراحل لا تحظى بالثقل نفسه لكل حالة، بل يعتمد ثقل سياساتها وبرامجها على طبيعة التبعات التي أنتجتها الثورة في البلد المعين، وما تدمّر من بنى تحتية، أو ما أدى الصراع إليه من تهجير للسكان داخل البلد وخارجه ...إلخ. فأوضاع ليبيا وسورية، على سبيل المثال، تختلف عن أوضاع تونس ومصر واليمن.

من جانب آخر، يعتمد الفلاح في التخطيط لهذه المراحل الأربع على طبيعة البنية الاقتصادية الاجتماعية للبلد المعين عشية الثورة، وقدرة الاقتصاد الوطني على التماسك والصمود وتحمّل الصدمة. كما يعتمد من جانب آخر على قوة مؤسسات الدولة. وما نود التنبيه إليه كذلك هو أن هذه المراحل التخطيطية ليست متحجرة، بمعنى ضرورة الانتهاء من إحداها قبل الدخول في المراحل الأخرى وباتجاه أحادي، إذ يمكن العمل على أكثر من مرحلة في آن واحد.

1- الطوارئ

في مرحلة الطوارئ التي تتركز في السنة الأولى من عمر الثورات، وربما تمتد أحيانًا أطول من ذلك، تكون القوى السياسية الجديدة غير مستقرة من أجل أن تشارك في وضع تصور مستقبلي للانتقال الاقتصادي- الاجتماعي والسياسي لمرحلة مابعد الثورة، وتتعقد المهمة أكثر إذا لم تكن تلك القوى السياسية تمتلك

مشروعًا واضح المعالم، ولديها رؤية المعيارية للتحول المجتمعي كما هي الحال في الوقت الحاضر.

تشهد هذه المرحلة كذلك شللًا نسبيًا في وظائف الإدارة العامة، نظرًا إلى تصدع كيان الدولة، كما تشهد، نتيجة حالة عدم اليقين، انكماشًا في نشاط القطاع الخاص. يصاحب هذا كله تراجع إيرادات الدولة في مقابل ارتفاع سقف المطالب الاجتماعية لتوفير فرص العمل وتحسين شروط الحياة للمناطق المحرومة، إضافة إلى المطالب النقابية والإضرابات التي تشل حركة الاقتصاد. لذلك، إنها مرحلة بالغة الحرج ولا يمكن تركها في أيدي السياسيين وحدهم، وهي تتطلب الاعتماد على خبرات فنية متخصصة لتجنّب اتخاذ قرارات متسرعة وغير مدروسة، يكون لها تبعات اقتصادية سلبية على المراحل الأخرى، وفي كثير من الأحيان يصعب التخلص منها، وبالذات اعتماد أسلوب الاستخدام والتوظيف الاجتماعي والسياسي من دون الربط بالإنتاجية كما حدث في تونس، حيث ارتفع عدد العاملين في مؤسسات الدولة والقطاع العام خلال السنة الأولى بنحو 57 ألف شخص، في حين أن حسابات النمو لم تكن لتتحمل أكثر من 7 إلى 8 آلاف وظيفة، وكذلك استحداث 110 آلاف فرصة عمل لعمال الحظائر (عمال التراحيل) في إطار الأشغال العامة، من دون ضوابط ولا معايير، وهو ما أدخل الوسطاء والسماسرة للتوسط في مقابل توفير تلك الوظائف.

كما تبيّن أن بعض من تم تسجيل أسمائهم ربما يكون من المتوفين أو من الذين يمارسون أعمالًا أخرى أو يقيمون في الخارج[8]. استمر إغراق القطاع العام وقطاع الخدمة المدنية بهذا الطوفان في السنتين التاليتين، ليصل عدد من أُضيفوا إلى أجهزة الدولة بنهاية عام 2013 إلى نحو ما يقارب 200 ألف موظف، ما رفع عدد العاملين في الدولة إلى نحو 690 ألفًا بعد أن كان في حدود 480 ألفًا عشية الثورة.

(8) أعداد مختلفة من جريدة **الصباح** التونسية ومقابلات مع الخبراء الاقتصاديين التونسيين وإحصاءات المعهد الوطني للإحصاء بتونس.

ما تتطلبه هذه المرحلة، في نظري، هو أن تكون هناك خلية أزمة لإدارة التوقعات تشارك فيها الأطراف الاجتماعية والسياسية الفاعلة والتنظيمات المهنية ذات الصلة بالحراك الاجتماعي كلها، إضافة إلى الخبرات التخطيطية والفنية المختصة، لتدارس المطالب الاجتماعية الطارئة والمتوقعة، وإقرار إجراءات استباقية مدروسة نابعة من الحس بالمسؤولية الاجتماعية وبالآثار الاقتصادية المحتملة على المديين المتوسط والبعيد كي تحد بقدر المستطاع من الخسائر التي قد تنتج من الانفلاتات والاحتجاجات التي تؤثر في الأداء الاقتصادي والأمني، وتعفي من القرارات العفوية غير المدروسة.

2 – إعادة التأهيل والإصلاح المؤسسي

تشمل مرحلة إعادة التأهيل والإصلاح المؤسسي إصلاح البنية التحتية والتخطيط كي تسترجع المؤسسات الأمنية ومؤسسات الدولة الأخرى سيطرتها لفرض النظام العام.

كما تتضمن تحضير القوى السياسية والمدنية للمشاركة في الحوار في شأن السياسة الاقتصادية الاجتماعية، والاتفاق على الخطوات للانتقال الآمن نحو المجتمع الديمقراطي والتعددي، ويجري التحضير لصوغ الدستور والقوانين والتشريعات المنظِّمة للمرحلة الانتقالية، وإصلاح المنظومة الضريبية ومنظومة الدعم الاجتماعي.

باختصار، يمكن أن نعتبر هذه المرحلة من أشد المراحل حرجًا، لأنها تحتاج إلى أعلى قدر ممكن من التوافق السياسي من أجل تهيئة البيئة التمكينية وساحة الملعب وقوانين اللعبة للممارسة الديمقراطية والتنافس، وهذا ما لم يحدث في حالات الثورات العربية، بل تم القفز إلى مرحلة التنافس من دون التمهيد التوافقي لمؤسساتها وآلياتها.

3 – إعادة التشكل (Reconfiguration)

يمكننا أن نسمّي هذه المرحلة «التفكير الاستراتيجي» لنمط التحول المجتمعي. وهي تتضمن في الواقع كل ما جئنا به في دراستنا هذه، وما نقدمه من

مقترحات للسياسات التنموية البديلة، وهي مرحلة تحتاج إلى عمل ميداني معمَّق للخروج بتقرير شامل خاص بتحليل حالة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية من أجل التبصر والتفكير في مستقبل التنمية وصوغ الرؤية على المديين المتوسط والبعيد.

لا شك في أن هذه المرحلة تعتمد، من الناحية الفنية، على مستوى الجاهزية عند النخبة السياسية والتكنوقراط وتنظيمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية، للانخراط في عملية تشاركية وفي إطار حوارات الفضاء العام لإعادة التفكير وإعادة الهندسة المجتمعية، وتبيان طبيعة التحول المطلوب ونمط الحكم والفاعلين السياسيين القدماء والجدد، والمستقبل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

4- التطوير والإنماء

مرحلة التطوير والإنماء هي مرحلة إقلاع (Takeoff Phase): تُعَدّ فيها الخطط، وتُحدد المرامي والغايات، وتُصاغ الأهداف، وتُنتقى السياسات والاستراتيجيات والبرامج وفق التخطيط بالنتائج.

نستشف من خبرة التجارب الناجحة أنه إذا أُعدّت هذه المرحلة بشكل صحيح وعلمي، وإذا اعتمدت أسلوب التخطيط التشاركي الذي يضم المجتمع بفئاته وشرائحه المختلفة ومن يمثّلها، يمكنها أن تشكّل قفزة نوعية في الانتعاش الاقتصادي وفي التحول المجتمعي بعد الثورات أو بعد الصراعات.

رابعًا: بدائل سياسات النمو في إطار التوازن المالي والنقدي

ربما لا نختلف في الاستنتاج أن الثورات العربية كانت - في الجانب الأغلب منها - نتيجة طُموحين لم يتحققا من قبل: التشغيل والعدالة الاقتصادية والاجتماعية من جهة، والحريات الفردية والعامة من جهة أخرى[9].

(9) أوّل شعار رُفع في سيدي بو زيد عند انطلاق شرارة الثورة التونسية هو: «التشغيل استحقاق يا عصابة السراق»، والشعار الثاني «خبز وماء والديكتاتورية لا».

ليس هذا بالمستغرب، فمنذ بداية تسعينيات القرن الماضي بدأ تراجع قدرة الاقتصادات في مصر وتونس على استحداث ما يكفي من فرص عمل نوعية لامتصاص مخزون البطالة الهيكلية، والأعداد المتزايدة من الوافدين الجدد إلى سوق العمل. في الوقت ذاته، تقلص على نحو حاد حجم الإنفاق العام والطاقة الاستيعابية للقطاع العام لتوفير المزيد من فرص العمل، وتراجعا عن أداء دوريهما الإيجابيين في الستينيات والسبعينيات في التقليل من حدة الفقر ومن التوزيع غير العادل للدخل، حيث خضع البلدان لضغوط المالية العامة والسياسات الانكماشية التي أوصت بها المؤسسات المالية الدولية.

من هنا، يمكن القول إن الانحسار الذي ما انفك يتفاقم في الفرص الاقتصادية، مضافًا إليه ارتفاع تكاليف الحياة بالنسبة إلى الفئات الفقيرة والمحدودة الدخل، واتساع الفجوة بين من يملك ومن لا يملك، هي أسباب تحوّل مخزون الحرمان إلى مخزون للغضب والتمرد وإشعال نار الثورات. أما القوة المحركة لهذه الثورات، التي تولت مهمة التعبئة، فهي في الواقع شرائح تتبع الطبقة المتوسطة، كان همها الأساس تأمين الحريات الفردية وتحقيق الليبرالية السياسية.

اقتصاديًا، كان عدم المساواة الأفقية والجغرافية السياسية في مصر وتونس من أهم أسباب اندلاع الثورتين. تتجلى هذه الظاهرة في تونس التي نبعت ثورتها من مناطق الإقصاء الاجتماعي (ولاية سيدي بوزيد وولاية القصرين)، إذ تدل الإحصاءات الرسمية إلى أن معدلات البطالة في تلك الولايتين وصلت في عام 2012 إلى نحو 27.4 و28.5 في المئة على التوالي، مقارنة بالمتوسط الوطني الذي يتحدد بنحو 17.7 في المئة[10].

وفقًا لأحصاءات الأعوام 2000–2005، كما توضحها دراسة أجراها البنك الأفريقي للتنمية، تركز نحو ثلثي حجم الاستثمار في تونس في ولايات (محافظات) محدودة السكان، واقعة في المناطق الساحلية، الأمر الذي أدى

(10) «إحصاءات التشغيل والبطالة»، المعهد الوطني للإحصاء (تونس)، نشرية الثلاثي الأول (2012).

إلى ارتفاع معدل دخل الفرد وتراجع معدلات الفقر فيها بشكل ملحوظ مقارنة بالولايات التي تقع في دائرة الإقصاء الاجتماعي (سيدي بوزيد والقصرين)، حيث لم تنتفع من النمو الإجمالي على المستوى الوطني، والذي كان بحدود 5 في المئة، بل على العكس شهدت حالة من الركود والتراجع في مستويات المعيشة. والأمر ذاته حاصل بالنسبة إلى معدلات الفقر التي ارتفعت في تلك الولايات مقارنة بالمعدل الوطني[11].

لا يختلف الأمر كثيرًا في مصر؛ إذ تعاني هي الأخرى، وبصورة أكثر حدة، حالًا من عدم التوازن الأفقي بين المحافظات. ففي أسيوط، مثلًا، نحو 95 في المئة من القرى المصنَّفة الأفقر في مصر، يعيش 78 في المئة من الفقراء في أريافها، مقارنة بـ 51.4 في المئة يعيشون في الوجه القبلي، و17 في المئة في الوجه البحري[12].

من بين الجوانب الأخرى ذات الطابع السوسيولوجي والتي قادت إلى الهياج الاجتماعي ومثّلت أهم أسباب التمرد هو تآكّل العقد الاجتماعي بين السلطات الحاكمة والمواطنين، وتخلّي الأولى عن التزامها توفير الخدمات العامة بشكل ملائم، واستهانتها بالناس كمصدر لشرعيتها. وهناك بعض الدلائل على ذلك يمكن أن نستنتجها ممّا أفرزته نتائج استطلاعات الرأي العام التي يجريها معهد غالوب في مصر وتونس ودول عربية أخرى بصورة سنوية؛ إذ تشير هذه الاستطلاعات إلى أن حدة الاستياء وعدم الرضا بين المواطنين تعدّت في الأعوام 2009–2010 مستوى ونوعية الخدمات العامة. تراجع، على سبيل المثال، مقياس الرضا عن خدمات النقل العام في مصر بنحو 30 في المئة خلال عام واحد، وعن خدمات المرافق العامة والإسكان بنحو 14 في المئة. وتراجع الرضا في تونس عن القطاعين نفسيهما بنحو 19 و33 في المئة على التوالي[13].

---

(11) «The African Development Bank Group in North Africa,» African Development Bank Group.

(12) بالاعتماد على إحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء والبنك الدولي. انظر: **الوفد** (تونس)، 27/ 7/ 2013.

(13) *Abu Dhabi Gallup Center* (ADGC) (2011).

الأهم من ذلك كله هو تصاعد حالة عدم الرضا السياسي بين المواطنين، وتفاقم أزمة الحكم التي تجلت في انعدام قنوات المساءلة وغياب الشفافية وتفاقم ظاهرة الانفصام المرَضي عن العموم من جانب الفئات الحاكمة، وانتشار الفساد والمحسوبية والثراء الفاحش، وتفاقم التشابك المخل بين القوة السياسية والقوة الاقتصادية، وشعور المواطن بالتغريب، إذ قادت بأكملها نحو حالة الانتفاض الشعبي والانضواء إلى الهويات الجماعية التي دعت إليها الحركات الاجتماعية لإسقاط الأنظمة في تلك البلدان.

واجهت الأحزاب والنخب الحاكمة بعد الثورات هذه التركة الثقيلة من المشكلات والتحديات وغيرها، وبات توفير حلول لها أمرًا ملحًا. في مقابل ذلك، أثرت التقلبات والاضطرابات السياسية والأمنية بشكل حاد في أداء الاقتصادات الوطنية. فشهدت مصر وتونس تراجعًا حادًا في النمو الاقتصادي: انخفض المعدل في مصر من 5.1 في المئة في عام 2010 إلى نحو 2.2 في المئة خلال النصف الأول من عام 2012[14]؛ أما في تونس، فكان النمو الاقتصادي سلبيًا خلال العام الأول الذي حدثت فيه الثورة (2011)، واستعاد عافيته النسبية في عام 2012 ليسجل 3.6 في المئة، ليعود إلى التراجع في عام 2013 مسجلًا 2.6 في المئة. ويبقى بذلك دون المسار المسجَّل خلال العقد الأول من الألفية الجديدة، أي 5 في المئة كما ذكرنا آنفًا.

تعرّض الأداء الاقتصادي في البلدين لهزات عدة خلال السنوات الثلاث الأولى من عمر الثورات؛ فالاغتيالات السياسية وحالة الاستقطاب داخل النخب السياسية في تونس، والشلل القائم حاليًا في شأن الاتفاق على مقومات المرحلة الانتقالية التالية وعلى حكومة توافقية، في مقابل حالة عدم الاستقرار المدني واستيلاء الجيش على الحكم في مصر، إضافة إلى الاعتصامات والاضطرابات وقطع منافذ الإنتاج والإمداد والتسويق في البلدين، كل ذلك عوامل أدت إلى تفشّي حالة قاتمة من عدم اليقين، ومن ثم إلى التدهور الحاد في معدلات الاستثمار الداخلي والخارجي وفي عوائد قطاع السياحة والتصدير، وتراجع نمو

(14) الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، إحصاءات 2012.

الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم زيادة الخلل في توازنات الاقتصاد الكلي. فعلى سبيل المثال، وصل العجز في الموازنة العامة في مصر إلى نحو 14 في المئة في عام 2012[15]، في مقابل 6 في المئة في تونس[16].

لم يتأتّ ذلك العجز من تراجع الاستثمار والعوائد فحسب، بل أتى أيضًا من القرارات السياسية المتسرعة في شأن سياسات التوظيف الاجتماعي من أجل التخفيف من حدة التوترات الاجتماعية، وكذلك بسبب الزبونية السياسية؛ إذ زاد الإنفاق العام بأرقام فلكية (وكان استهلاكيًا في الأساس وموجَّهًا إلى نفقات المرتبات والأجور والدعم). ففي تونس، كانت الزيادة لغاية نهاية عام 2013 بنسبة 50 في المئة تقريبًا. والأمر ذاته بالنسبة إلى مصر؛ ففي الموازنة العامة 2012/ 2013، شكلت نفقات الأجور والمرتبات ونفقات الدعم، إضافة إلى خدمة الدَّين، نحو 78 في المئة.

هذا يعني أن الدولة لن تتمتع في الحالتين بحرية كافية لطرح أي بدائل لها معنى، ولن تتمتع بالموارد الكافية للاستثمار العام ما لم تلجأ إلى الاقتراض الذي سيقيّد بدوره حريتها، وهذا ما يحدث حاليًا.

لعل الأدهى من هذا كله هو ما تكرس من تبعات في المجال الاجتماعي؛ إذ لم يتسن بعدُ حلّ المشكلات التي تفاقمت خلال عهود أنظمة الحكم السابقة وساعدت في قيام الثورات. فالبطالة في البلدين في الوقت الحاضر أسوأ ممّا كانت عليه في عام 2010[17]، علاوة على أن تلك الإجراءات المتسرعة التي اتُّخذت وضُمّت بمقتضاها أعداد كبيرة من العاطلين من العمل في أجهزة الخدمة المدنية والقطاع العام قد زادت من خلل التوازن بين الميزانية الجارية والميزانية الاستثمارية على حساب الأخيرة، ومن ثم زاحمت الاستثمار العام وبرامج محو الفقر، والسبب – في نظري – كما أوردته في الجزء الأول من الدراسة، هو أن

(15) الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، إحصاءات 2012.

(16) الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، إحصاءات 2012.

(17) تقدَّر البطالة وفق إحصاءات عام 2012 الرسمية، وبالأخص بين الشباب، بنحو 31 في المئة في تونس و26 في المئة في مصر.

تلك الحكومات لم تراع العلاقة بين التخطيط القصير الأمد في إطار المسؤولية الاجتماعية ومتطلبات التعافي الاقتصادي على المدى المتوسط، ولم تلتزم بمراحل كتلك المراحل الأربع التي أشرت إليها، والنظر إليها بطريقة مرتبطة بالعلاقة بالمستقبل.

أدى تفاقم العجز في المالية العامة إلى تسارع في ارتفاع المديونية، فوصلت معدلات الدَّين العام في مصر إلى نحو 98 في المئة في عام 2012، وإلى 97 في المئة في عام 2013، بعد أن كانت في حدود 73 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010، فيما تراجع الاحتياطي من العملة الصعبة من 36 مليار دولار إلى نحو 15 مليارًا بنهاية عام 2012، وبما يكفي تغطية الواردات مدة ثلاثة أشهر. في مقابل ذلك، تعرّض سعر صرف الجنيه لضغوط كبيرة دفعته إلى فقدان جزء مهم من قدرته الشرائية، حيث وصل أمام الدولار الأميركي إلى نحو 6.32[18] خلال العام المذكور، وتراجع إلى نحو 7.11 في بداية عام 2014.

يختلف الأمر قليلًا بالنسبة إلى تونس، حيث ارتفعت المديونية إلى نحو 50 في المئة في نهاية عام 2013 مقارنة بنحو 40.5 في المئة في عام 2010 قبل الثورة، ومن المتوقع صعودها إلى نحو 55 في المئة في عام 2014، كما فقد الدينار نحو 11 في المئة من قيمته أمام اليورو منذ اندلاع الثورة ليصل إلى 2.25 في المئة[19].

دفع هذا الوضع الدولتين إلى الاقتراض الخارجي، والخضوع من جديد لشروط المؤسسات المالية الدولية التي توصي بضرورة الاستمرار بالسياسات المتّبعة قبل الثورات، والتي كانت السبب في تدهور مستويات المعيشة للمواطن العادي، الأمر الذي وضع الحكومات الحالية في حرج أمام الاستحقاقات الاجتماعية، وهذا ما أدى بالحكومة المصرية في عام 2012 إلى أن تسحب موافقتها على شروط صندوق النقد الدولي نتيجة الضغوط الاجتماعية والسياسة

(18) الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، إحصاءات 2012.

(19) «The African Development Bank Group in North Africa,» African Development Bank Group.

الداخلية. أما في الحالة التونسية، فيبدو أن صندوق النقد الدولي أوقف القسط الثاني من القرض (1.75 مليار دولار)، مطالبًا بالمزيد من الإصلاحات، وهو ما دعا وزارة المالية إلى وضع موازنة عام 2014 وفقًا لذلك.

حتى كتابة هذه السطور، وقف الشارع والطبقة السياسية المعارضة في تونس بشدة أمام إمكان تنفيذ مثل هذه الميزانية التقشفية التي تهدف – في جانب منها – إلى زيادة الرسوم والضرائب غير المباشرة، وإثقال كاهل المواطن العادي بأعبائها، ورفع أسعار السلع والمواد الغذائية المدعومة. يضاف إلى لذلك أن الدولة تهدف إلى إعادة النظر في سياسات الدعم التي ارتفعت مند قيام الثورة بنحو 260 في المئة، وبالذات في ما يتعلق بالوقود والمحروقات، تمهيدًا لرفعها كليًا بصورة متدرجة على المدى البعيد، مع تجميد الأجور والمرتبات في قطاع الخدمة المدنية والقطاع العام التي ارتفع حجمها هي الأخرى خلال سنوات الثورة بنحو 44 في المئة، كما ذكرنا، الأمر الذي عمل على تضخيم الجانبين الجاري والتسييري في الموازنة العامة للدولة، إضافة إلى إجراءات أخرى متعلقة بتقليص الإنفاق العام الاستثماري للحد من عجز الموازنات العامة للدولة، وخفض قيمة العملة المحلية، وإلغاء القيود على التجارة الخارجية، وخفض التعريفة. يصاحب ذلك إصلاحات في شأن دعم فاعلية الجباية الضريبية وتعزيزها، وتحسين الحوكمة في القطاع العام، وتطوير أداء النظام المصرفي، وتحسين بيئة الأعمال، وإجراء الإصلاحات في سوق العمل من أجل دعم القطاع الخاص والنشاط التمويلي للتسريع بالتعافي الاقتصادي[20].

من الأفضل تأمين السياسات الاقتصادية الكلية من المصادر المالية المحلية. وفي حالة اللجوء إلى الخارج، يتوجب من منظور الأمن الاقتصادي العربي أن يتم ذلك ضمن إطار التعاون الاقتصادي العربي المشترك؛ إذ من المفيد تفعيل دور مؤسسات العمل العربي المشترك في مثل هذه الأوضاع العصيبة، وفي صدارة ذلك المؤسسات المالية العربية – وبالأخص الصندوق العربي للتنمية

(20) «IIF Regional Overview on Middle East and North Africa: «Arab Spring» Countries Struggle, GCC Prospects Favorable,» Institute of International Finance (IIF) (Washington, DC) (October 2013), p. 19.

الاقتصادية والاجتماعية وصندوق النقد العربي والبنك الإسلامي للتنمية – كي ترسم مجتمعة خطة إنقاذ اقتصاد البلدين والبلدان العربية الأخرى التي شهدت الثورات، والمبادرة إلى تقديم رزمة من التمويلات مدعومة من الإمكانات المالية الضخمة والفوائض المتوافرة في دول مجلس التعاون الخليجي. ويُستحسن أن تصب تلك المساعدات عبر مؤسسات العمل العربي المشترك المشار إليها، كي تبقى المساعدات في إطار حيادي، بعيدًا عن الاعتبارات السياسية.

من الناحية المعيارية، لا شك في أن مثل هذه الخطة الإنقاذية الإقليمية المقترحة يمكن أن تكون أفضل حل متوافر بدلًا من ترك اقتصادات الثورات المتعثرة عرضة لتطبيق الحلول الدولية التي يقررها صندوق النقد الدولي بالشروط القاسية، التي رأينا تأثيراتها السلبية أخيرًا في حالات أخرى كاليونان والبرتغال[21].

تأسيسًا على هذا، ينبع ما نطرحه في هذه الدراسة من القناعة بأنه كان يجب على السياسات الاقتصادية الكلية في مرحلة ما بعد الثورات أن تنحو منذ البداية بعيدًا عن وصفات المؤسسات المالية الدولية، وأن تساهم الحوارات الوطنية والتوافقات السياسية في الإجماع على تطوير بدائل ملائمة ومختلفة عن مسلّمات تلك المؤسسات. ففي إطار ما يقترحه صندوق النقد الدولي حاليًا من بدائل على مصر وتونس، يتعلق الأمر بالنمو والاستقرار الاقتصادي وحدهما. أما الحد من الفقر فيبقى في إطار الإسقاطات والاحتمالات، لأن الأهم عند الصندوق هو هدف تحقيق النمو في الناتج المحلي الإجمالي والمعدلات المنخفضة للتضخم. وذلك أمر مفهوم للمطّلع على ما يريده الصندوق، إذ ليس من أهدافه ومشمولاته دعم سياسات التوزيع والحد من الفقر، على الرغم من تعرضه للضغوط الدولية منذ بداية الألفية الحالية كي يولي ذلك أهمية، وهو يصر على تطبيق وصفاته على الدول بغضّ النظر عن الخصوصيات الاجتماعية وعلى الرغم من ادعائه عكس ذلك.

---

(21) جورج قرم، «الاقتصاد العربي في 2013: تباينات حادة وفرص مواتية»، مركز الجزيرة للدراسات (3 تموز/ يوليو 2013)، في: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/01/20131228472549492.html.

تعني تلك السياسات عمليًا نزع الفقر من سياقه، وحجب منشئه وآلية إعادة إنتاجه، والتسلّيم بتعميمات بصرف النظر عن الزمان والمكان، والتغافل عن حقيقة أن الإقصاء عن السوق ليس بسبب الفقر بل نتيجة له، وأن السوق يمكن أن تخلق الفقر كما يمكن أن تخلق الثروة، وبأن تلك حقائق يتوجب أخذها في الاعتبار في أعقاب الثورات.

تعمل المقاربة التي يتبنّاها الصندوق منذ اندلاع الثورات في البلدين على تجاهل حدوث تغيرات سياسية حادة تفرض عدم الاستمرار في سياسات الأنظمة التي انتُفض عليها، وضرورة تبنّي معالجات تفرض إدخال تعديلات هيكلية لإعادة التوزيع. على النقيض من ذلك، تؤكد مراجعتنا تقارير الصندوق التي صدرت في عام 2010، أي قبل اندلاع الثورات بفترة وجيزة، في شأن أداء الاقتصاد المصري والاقتصاد التونسي حالة الرضا التامة لبعثاته الفنية عن الصلابة التي يتمتع بها اقتصادا البلدين وصمودهما أمام الأزمة المالية العالمية لعام 2008 نتيجة الإصلاحات الهيكلية المستدامة الأثر وواسعة النطاق، وهذا ما أتاح لهما فسحة كافية للتنفس ولاختيار السياسات الاستجابية الملائمة. وفي مقترحاته لعام 2011 بالنسبة إلى البلدين، أوصى الصندوق بضرورة الاستمرار في انتهاج السياسات ذاتها (المزيد من الخصخصة، والحد من العبء الضريبي على الأثرياء (المستثمرين)، وخفض الهشاشة في المالية العامة وفي الجانب النقدي، والمزيد من الاقتطاع في معدلات الإنفاق العام واسترجاع التكاليف من الخدمات الاجتماعية).

إزاء هذا كله، نعتقد أن على الأحزاب السياسية التي تحتل حاليًا مواقع الحكم بعد الثورات، وتلك التي تقع خارج الحكم، أن تعي خطورة مثل هذه السياسات، وأن تسلّم بأن مشكلات الفقر وعدم المساواة الأفقية والحرمان النسبي للمواطن والفئات الاجتماعية هي أمور سياسية أكثر من كونها اقتصادية، وعليها أن تدرس حالة اللامساواة في إطار الاقتصاد السياسي على المستوى الهيكلي بالدرجة الأساسية، وأن تشرك القوى الاجتماعية الفاعلة في ذلك من خلال حوار وطني كي تكون على تبصّر في أمر الخريطة الاجتماعية السياسية للفقر، وأن تتخذ قراراتها التصحيحية وفقًا لذلك وفي كنف احترام العملية الديمقراطية والحفاظ على أساسيات الاقتصاد الوطني.

تختلف هذه المقاربة التي نقترحها عمّا تحاول أنظمة الحكم أن تقوم به ما بعد الثورات في حالة مصر وتونس في الوقت الحالي؛ فهي تحاول إرضاء الجميع – من نقابات عمال واتحادات رجال الأعمال – ثم الانتهاء بحالة من اللامعيارية لما يمكن عمله لدفع استحقاقات الثورات.

نردف بالقول إن على حكومات الثورات العربية الحالية أن يكون لها تفكيرها الاستراتيجي الخاص بها، وأن تسلّم بأنها تدير اقتصاد أزمة على درجة من التعقد، وأن تلتزم التدرج، على غرار المراحل الأربع التي اقترحناها في مقدمة هذه الدراسة، وتأخذ قراراتها على مستوى السياسات المطلوبة للاقتصاد الكلي وتوازناته ولطبيعة ونوعية النمو الذي يمكن اختياره؛ فتحسين التوزيع والتمتع الأفضل بالخدمات وإتاحة الأصول لا يمكن أن يكونا في أعقاب الثورات من خلال الأثر التساقطي للنمو، وإنما من خلال القرارات المباشرة والتدخل في تعديل السياسات العامة، حيث إن الدراسات التقويمية الكثيرة دلت على أن حجم توزيعات الدخل يبقى مستقرًا في النماذج القياسية الكلية في حالة غياب تغييرات جذرية في القوة السياسية والمؤسسية[22].

إضافة إلى مثل هذه القرارات المطلوبة في مجال توزيع الدخول والأصول، هناك ما هو أصعب في مرحلة ما بعد الثورات وهو التفكير في عملية توليد الدخول التي تحتاج هي الأخرى إلى التحوّل لمصلحة الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل، وذلك ما سنتناوله تفصيلًا في أجزاء لاحقة من هذه الدراسة.

لعل من أهم ما يجب أن تركز عليه حكومات بلدان الثورات في الوقت الحاضر هو، من وجهة نظرنا، إعادة هيكلة القطاع الاقتصادي غير المنظَّم، وتبنّي سياسات المالية العامة والسياسة المصرفية والنقدية والتجارية الملائمة من أجل الارتفاع بمستوى إنتاجيته، وتعظيم أثره للنهوض بمستويات النمو الاقتصادي المتدنية وتطويره باعتباره خزانًا مهمًّا للتشغيل ولاستيعاب الوافدين الجدد إلى

(22) J. Mohan Rao, «The Possibility of Pro-Poor Development: Distribution, Growth and Policy Interactions,» Policy Innovations (1 February 2002), Quoted in: Alfredo Saad-Filho, «Growth, Poverty and Inequality: From Washington Consensus to Inclusive Growth,» Department of Economic and Social Affairs (New York), DESA Working Paper, 100 (November 2010).

سوق العمل، وفي الوقت ذاته الارتفاع بمستوى معيشة العاملين في هذا القطاع العريض.

لا شك في القول إن هذا القطاع شهد انفلاتًا بعد الثورات، وبدأ يزحف إلى جوانب النشاط الاقتصادي كلها، وأثّر سلبًا في أداء الاقتصاد الوطني عن طريق بروز اقتصاد طفيلي مواز قائم على التهريب والمضاربات وعدم الالتزام بقواعد التوريد، وإغراق السوق. بناء عليه، في حال عدم اتخاذ مبادرات وتبنّي سياسات تعمل على الاعتراف بحقائقه وتخليصه من تلك التشوهات البالغة الضرر، فإن سياسات الاقتصاد الكلي ووصفات الليبرالية الجديدة ونماذجها الكلية التي تدعم أساسًا القطاع الاقتصادي المنظَّم وتتجاهل غير المنظم، ستفشل في الحد من الفقر والبطالة.

يتبع هذا التوجهَ البديل الذي نقترحه للاعتراف بهذا القطاع في رسم السياسات الكلية وحساب التوقعات أن على تعريفات العامل في حسابات نماذج الاقتصاد القياسي أن تأخذ منحى أوسع من علاقات العامل/ رب العمل وإسقاطات توليد مَواطن التشغيل في القطاع المنظم، فهي تشمل – مع اتساع مساحة العمل في القطاع غير المنظم – كلَّ من يعمل من أجل أن يبقى وأن يعيش. بتعبير آخر، إذا أردنا لهذه النماذج أن تكون صدوقة تجاه الفقراء، يجب عليها معرفة خصائص الفقر في السوق وخصائص التشغيل المنقوص والعمل المذل الذي لا يرقى إلى الكرامة الإنسانية في أي حال من الأحوال.

بالاستعانة بالإحصاءات، تدلل نتائج المسح الميداني للبنك الدولي وتقديراته أن نحو 38 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في تونس يأتي من القطاع غير المنظم[23]. أما التقديرات المتعلقة بمصر، فتضع مساهمة القطاع بحدود 30 في المئة[24]، لكنها تزيد بالتأكيد إذا أخذنا في الاعتبار اتساع رقعة الاقتصاد الرمادي والنشاط الاقتصادي غير المشروع الذي يتوجب الحد من آثاره

(23) *Tunisia Live*, 4/11/2013.

(24) نهلة أبو العز، «دمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد له شروط»، **الأهرام الرقمي**، 11/ 8/ 2008.

السلبية في الاقتصاد الوطني. يوفر هذا القطاع، وفق التقديرات الحالية، نحو 6 ملايين فرصة عمل، أي ما يعادل 40 في المئة من مجموع قوة العمل في مصر، أما في تونس فتصل تلك النسبة إلى نحو 33 في المئة.

بتفصيل أوسع، تدلل تلك الإحصاءات على أن 70 في المئة من العاملين في القطاع غير المنظَّم في تونس حاولوا خلال السنتين الماضيتين من عمر الثورة البحث عن عمل في القطاع المنظم، لكن من دون جدوى. أما الدخل الشهري، فهو لا يتجاوز عند 75 في المئة من العاملين في هذا القطاع أكثر من 120 دولارًا (أي بمعدل 4 دولارات يوميًا)، وذلك في الواقع يقترب من نحو نصف الحد الأدنى للأجور المقرر في تونس (ما يعادل 220 دولارًا شهريًا)[25].

أمام هذه الحقائق المتعلقة بمعضلات هذا القطاع وأهميته في اقتصاد ما بعد الثورات، نسلّم بأن على صانعي السياسات الابتعاد عن الفهم التقليدي لهذا المكوّن الحيوي للاقتصاد الوطني، والتخلي عن القناعات القديمة كونه اقتصاد التشبث بالعيش، وظاهرة وقتية سرعان ما تتلاشى عند التمكن من استيعابه وإدماجه ضمن القطاع الاقتصادي المنظم والحديث؛ فتلك مسلّمات أثبتت عدم جدواها عند التطبيق، وهي عاجزة عن الفهم الدقيق لهذا القطاع الذي ليس بالوقتي، كما تبيّن، بل هو مستدام بطبعه ويزداد حجمه ومردوده سنة بعد سنة.

خامسًا: تطوير السياسات والخطط

المطلوب من الحكومات الجديدة أن تقرّ معالجات تبتعد عن ثنائية المنظم وغير المنظم، وأن تستبدلها بثنائية المضمّن وغير المضمّن من منظور الأحقيات بعد الثورات، ومن منظور ضرورة تبنّي السياسات الوطنية التي تعمل على الحد من حالة الإقصاء الاجتماعي الموروثة من الأنظمة السابقة، والتي تلائم تطوير هذا القطاع وتنظيمه وتحسين مردوده باعتباره شكلًا من أشكال الإنتاج والتبادل.

كل ذلك يتطلب الشروع في توفير القوانين التنظيمية، تمهيدًا للاعتراف به

(25) *Tunisia Live*, 4/11/2013.

ودمجه في نسق الاقتصاد الوطني وتطويره باعتباره قطاعًا مهمًّا في توليد الدخل القومي والإيرادات العامة الممكنة للدولة، ويمثل قوة اقتصادية مبنية على أساس حاجات السوق للمستهلكين والمجهزين على حد سواء، وله تشابكاته الأمامية والخلفية.

يتطلب الأمر كذلك إعطاءه الحق في إبراز صوته، ووضعه في إطار بدائل الاقتصاد السياسي الكلي، والعمل على وضع الأهداف والاستراتيجيات والبرامج للنهوض به ومأسسة ربطه بالاقتصاد الوطني؛ ففي المجال التجاري، يجب تحديد السلع والخدمات لمنشآت هذا القطاع، وتسيير قنوات ترويجه وتوزيعه وتسويقه وإدماجه في الأسواق المحلية والإقليمية والوطنية والعالمية، وتسهيل نفاذه إليها. ويستلزم ذلك – في إطار التخطيط متوسط المدى – تطوير السياسات والخطط، ورصد الموازنات لتحسين جودة منتوجات هذا القطاع وإخضاعها للبحث والتطوير، وابتكار منتوجات جديدة، والعمل على الارتقاء بالنوعية لضمان التنافس والقدرة التنافسية.

من جانب آخر، يمكن تنظيم هذا القطاع في إطار الاقتصاد التعاضدي، والأهم من هذا تنظيمه وتخليصه من حالة التهديد اليومية بإخلاء المساحات وشكوى أصحاب المحلات التابعة للقطاع المنظم من الفوضى التي تحيط بهم وتزاحمهم. لذا، المطلوب تطوير نظم جديدة للتخطيط الحضري واستخدامات الأراضي تأخذ القطاع غير المنظم في الحسبان؛ فمن الناحية النفسية، يساعد الشعور بالملْكية على التزام العاملين في هذا القطاع تنظيم أنفسهم مهنيًا، والمساهمة في صون الفضاء الحضري بدلًا من العمل خارج إطار المخططات التنظيمية للمدن والإساءة إلى عنصر البيئة والنظافة والتنظيم، وانتشار حالة الفساد الإداري الذي ينتعش عادة في ظل مثل هذه الظواهر.

يحتاج ذلك كله إلى جملة ضوابط لتوفير بيئة تمكينية محلية في المدن، مصحوبة بمنظومة تشريعات وقوانين ملائمة، وإشراك ممثّلي القطاع غير المنظم في العمل البلدي وفي وضع خطط التطوير الحضري، إضافة إلى ضرورة بناء القدرات البيروقراطية التي تجيد التعامل مع هذه الشرائح الاجتماعية وتعترف بحقوقها الاقتصادية والاجتماعية.

باختصار، يتطلب تضمين هذا النوع من الاقتصاد واستدامته كمورد مهم للدولة وللشرائح الاجتماعية المحدودة الدخل وضع خطط وبرامج عن طريق مأسسة الشراكة بينه وبين القطاع العام والخاص النظامي من أجل تحسين مردوديته، وتوسيع طاقته الاستيعابية لفرص العمل. كما يتضمن من جانب آخر تعديل قوانين العمل وإصدار التشريعات والحوافز.

تتطلب هذه النظرة الجديدة كذلك إعادة التفكير في السياسات الاقتصادية الكلية؛ إذ إن من شأن هذا الاتساع غير المعهود للقطاع الاقتصادي غير المنظم في أعقاب الثورات – على سبيل المثال – أن يقلل من فاعلية السياسات النقدية المتّبعة لمصلحة الشرائح الفقيرة، فإذا كانت الحكومات تنوي التعويل على تحفيز القروض والاعتمادات المحلية لتنميط النمو والاستقرار الاقتصادي وضبطهما، فمن الضروري عندئذ أن تكون تقديراتها للمدخرات ومعدلات الاستثمار ومعدلات الفائدة ومعدلات نمو العرض من النقود نابعة من التحسس السياقي للمجتمع، وممثّلة للواقع وذات صدقية.

نتيجة الأوضاع الحالية في بلدان كمصر وتونس، وفي ظل حال متنامية من انعدام الاستقرار واليقين، فإن أغلبية الادخار هي خارج النظام المصرفي، وهي غير نقدية في جانب مهم منها، وإن جزءًا كبيرًا من الاستثمارات الرأسمالية لا يمر من خلال شركات مسجلة، والأهم من هذا، تعتمد القيم على الحاجات الآنية بدرجة أعلى من حسابات العرض النقدي. إضافة إلى ذلك، تأتي قنوات الاقتراض في المنشآت الصغرى للقطاع غير المنظم والقطاع الزراعي (غير المنظم في غالبه) من خلال المرابين والمضاربين، وبنسب فائدة استغلالية وعالية لا علاقة لها بما تقرره البنوك المركزية.

تأسيسًا على هذا، إذا ودّت السياسة النقدية معالجة واقع الإقصاء الاجتماعي والفقر الموروث عن ممارسات الأنظمة السابقة، والتي تسببت حدتها في اندلاع الثورات، فهي تحتاج إلى التحكم في القدرة الإنتاجية للفقراء بشكل مبادر وفاعل، وتضمين حقائق الفقر والفقراء وأنماط الاستغلال التي يتعرضون لها في المجتمع في سياق الإطار الكلي. وبدائل ذاك عديدة، نقترح منها أن تلزم البنوك المركزية المصارف الكبرى تخصيص جزء من قروضها (نسبة 5 في المئة)

للفقراء ومشروعاتهم في القطاع غير المنظم (حضرًا وريفًا)، وذاك يحتاج إلى تدريب الكادر الوظيفي المصرفي الذي يمكن أن يتعامل مع هذه الشريحة من الناس البسطاء؛ إذ إن الأمر يحتاج إلى تأهيل نفسي وأخلاقي، إضافة إلى القدرة التواصلية.

معنى هذا كله أن على السياسة النقدية الملائمة لواقع ما بعد الثورات أن تلزم المصارف التجارية للمساهمة في برامج الدولة للتخفيف من حدة الفقر والنهوض بالقطاع الاقتصادي غير المنظم.

إضافة إلى ذلك، يمكن الحكومات في تلك الدول أن تستفيد من مناخ الحراك الاجتماعي والسياسي، وأن تعتمد على التنظيمات القاعدية للفقراء والحركات الاجتماعية في المجتمع المدني لإنشاء مصارف للفقراء في إطار الاقتصاد التعاضدي، للنهوض بالاستثمار الإنتاجي لتلك الشرائح، وتطوير أساليب الإقراض الجماعي للمهن المتشابهة في إطار القطاع الاقتصادي غير المنظم في المدن، أو الإقراض الجماعي في الأرياف لتوسيع القدرة الاستثمارية لهذه الشرائح، وتعزيز مساهمتها في نمو الاقتصاد الوطني.

في خلاصة لما تقدم، علينا أن نسلّم بأن ليست السياسات النافعة للاقتصاد ككل (النمو بالمعنى الإجمالي) بالضرورة هي السياسات التنموية ذاتها النافعة لمحو الفقر والتصدي لحالة الإقصاء الاجتماعي الموروثة. نقر بأن أهداف النمو والاستقرار الاقتصادي في السياسات الكلية أمر ضروري لمحو الفقر، لكن ذلك بالتأكيد غير كاف، فكثير من المتطلبات القبلية يأتي بشكل سياسات اقتصادية كلية تنهض بالتضمين الاجتماعي وبالتمكين وبالاستثمار الاجتماعي[26].

بناءً عليه، فإن بناء الفرضيات ومن ثم تصميم النمذجة والمشاهد على المستوى الكلي، يجب أن تتأطر بتلك الحقائق والتعديلات الهيكلية إذا ما أرادت فعلًا أن تكون صديقة للفقراء، وهذا يعكس المسلّمة التي أوردناها في مقدمة

(26) Rafael Gomes and Max Lawson, «Pro-Poor Macroeconomic Policies Require Poverty and Social Impact Analysis,» Economic Policy Empowerment Program (Eurodad) (2003), pp. 1-9.

الدراسة، أي بضرورة تحويل موقع الفقراء من منتفعين عرضيين بالأثر التساقطي للنمو إلى محركين أساسيين لهذا النمو، وتمكينهم من حيازة الآليات والرؤية والثقة المطلوبة للعمل بإنتاجية عالية في مجتمعات قائمة أساسًا على السوق ومبنية على التنافس والاستثمار. ذلك في نظري تحد هيكلي أساس، على حكومات الثورات أن تواجهه بجدية كاملة.

سادسًا: السياسات والبرامج

نعرف جميعًا أن تطبيقات الليبرالية الجديدة وسياسات التكييف الهيكلي في مصر وتونس خلال العقود الماضية اتجهت نحو تكريس الخصخصة والحد من مساهمة القطاع العام وإبقائه عند الحد الأدنى باعتبار قلة عائده الضريبي. كما أن الفرضيات كانت تعتقد وفق مفهوم التزاحم أن الإقلال من الإنفاق العام يمكن أن يوسع من نشاط القطاع الخاص، وبالتالي يحرك النمو الاقتصادي الذي يساعد بدوره على التخفيف من حدة الفقر. ونحن إذ نعرض هذا الإشكال، نحاول أن نلخص موقفنا النظري بالآتي: إن للقطاع العام، وبالذات في زمن التحولات الحادة والأزمات الاقتصادية، القدرة على أن يخصص الموارد في القطاعات ذات الأولوية، ويحفظ الاستقرار في الاقتصاد الكلي، فلا يكون مزاحمًا للقطاع الخاص بل يكون شريكًا له في عملية التعافي الاقتصادي والحد من الفقر[27]، إضافة إلى أن الإنفاق العام الاستثماري يمكن أن يخدم ثلاثة أغراض مترابطة: **أولًا**، القدرة على إدارة الطلب، بمعنى التمكن من رفع الطلب الإجمالي؛ **ثانيًا**، إرخاء المحددات في جانب العرض على المدى البعيد وخلق القدرات الإنتاجية، وبالتالي الحد من الضغوط التضخمية التي قد تطفو نتيجة التوسع في الطلب الإجمالي؛ **ثالثًا**، العمل على إعادة توظيف الموارد نحو غايات الحد من الفقر.

عطفًا على ذلك، يمكننا أن نؤكد أن من دون وجود برنامج صلب وواضح للاستثمار العام بعد الثورات، لا مجال لتصديق وجود سياسة مالية عامة حقيقية

(27) Rathin Roy and John Weeks, «Making Fiscal Policy Work for the Poor,» UNDP Asia-Pacific Regional Programme on Macroeconomics of Poverty Reduction (New York) (2004), p. 4.

وصديقة للفقراء. إلا أننا نحذّر من أن على الرغم من ضرورة وجود سياسات قصيرة الأمد للإنفاق العام والتمويل بالعجز، ينبغي ألا ينحو الإنفاق منحى التوسع الاستهلاكي، بل يجب أن يبقى مرتبطًا عضويًا بسياسات متوسطة وبعيدة الأمد؛ فالتوسع في الإنفاق وتعديل الموازنات للإنفاق الحكومي لمصلحة سلع النفع العام للفقراء أمران مهمّان وضروريان للاستجابة إلى الطلب الاجتماعي المتصاعد، على ألا يتقرر ذلك بشكل سياسة منعزلة كما يحدث حاليًا في مسألة التوظيف الاجتماعي أو التوظيف السياسي لخدمة الولاءات الحزبية الضيقة.

1- سياسات تحدّ من التبعية

تفاقُم العجز في أعقاب الثورات أمر حتمي، لذلك لا مفر من التمويل في ظله؛ إذ إن التوسع في الإنفاق العام ضروري لتعويض التراجع في الإنفاق الخاص خلال فترات انعدام اليقين وعدم الاستقرار، ومن ثم تراجع الأداء الاقتصادي ككل، وذلك هو في الواقع منطق كينزي بضرورة تبنّي اقتصاد مواجهة في أثناء الأزمات من أجل رفع الطلب النهائي لدعم الانتعاش الاقتصادي[28].

خلافًا لذلك، تجعل الاستجابة لتعاليم صندوق النقد الدولي ووصفاته، باحتواء العجز في الموازنة العامة خلال فترة الركود الاقتصادي التي أعقبت الثورات، سياسات المالية العامة مسايرة للتقلبات الاقتصادية الدورية بدلًا من مواجهة تلك التقلبات. بتعبير آخر، يطلب الصندوق من الحكومات خفض الإنفاق الحكومي لأن الإيرادات الحكومية ستتأثر بشكل عكسي.

نعيد التأكيد هنا أن التمويل بالعجز يبقى مبرَّرًا، وضمن حدود، إذا استخدم من أجل دعم الإنفاق الاستثماري العام في الدرجة الأساسية، وهذا هو منطق معقولية خيارات التنمية بعد الثورات. وليس منطقيًا اقتراح السياسات التي تدعو إلى استخدام الإيرادات الجارية لتمويل الاستثمار العام كما هو متّبع حاليًا، ما

(28) Elisa Van Waeyenberge, Hannah Bargawi and Terry McKinley, «Standing in the Way of Development?: A Critical Survey of the IMF's Crisis Response in Low Income Countries,» European Network on Debt and Development (Eurodad), Third World Network (TWN) and Heinrich Boell Foundation (April 2010), p. 29.

دامت الإيرادات الإضافية المتوقعة من ذلك الاستثمار الداخلي جديرة بأن تتعهد بدفع المديونية الحكومية[29].

لا يمكن أحد منا أن ينكر أهمية تحقيق الاستقرار على المستوى الكلي (توازن المالية العامة وموازين المدفوعات، الحد من التضخم والحد من الاضطرابات في الاقتصاد الكلي)؛ فهي غايات نهائية بالدرجة الأولى، ولا يمكن الاختلاف في شأنها. لكن في حالة الثورات، وفي ظل وجود سقف عال للاستحقاقات وضرورة التصدي للإقصاء الاجتماعي والبطالة والفقر، لا بد من التأكد من ذهاب أي عمليات للتكييف أو للإجراءات التصحيحية التي نتوخّاها دومًا في اتجاه الحد من المشكلات والعقبات التي تعترض أهداف النمو الصديقة للفقراء، وربما تكون هذه الاعتراضات، التي علينا أن نختبرها قبل تقرير السياسات، مباشرة، ومنها – على سبيل المثال – الوقوف عند جملة افتراضات وأسئلة من قبيل: هل يمكن التضخم أن يعيد توزيع الدخل لمصلحة الأثرياء؟ هل يمكن أن تحد أزمة ميزان المدفوعات من استيراد المواد الأساسية؟ ...إلخ[30].

لا خلاف في الإقرار كذلك بأن أي حكومة تبتعد عن السياسات الشعبوية تحرص بطبيعتها على التخفيف من حدة التبعات التي تؤدي إلى عدم الاستقرار على المستوى الكلي، إلا إن الأمر يتطلب في نظرنا مرونة في التعامل مع السياسات من منظور الفاعلية (Effectiveness) في حالات اقتصاد الأزمة، وبشكل يتعارض تمامًا مع مقاربة السقوف المقررة مسبقًا لحدود السياسات الحكومية على مستوى الاقتصاد الكلي التي ربما تأخذ بمعايير تقليدية معممة للكفاءة في توظيف الموارد. من المهم الإشارة إلى أن التفريق الذي نقصده بين الفاعلية والكفاءة هو أن في إمكاننا، وفق هامش المرونة المطلوبة بعد الثورات، أن نرسم السياسة بشكل صحيح بدلًا من رسمها بشكل ربما يصلح لحالة الاقتصادات في

(29) Terry McKinley and John Weeks, «A Proposed Strategy for Growth, Employment and Poverty Reduction in Uzbekistan,» International Poverty Centre (Brasilia), IPC Country Study; no. 12 (October 2007), p. 27.

(30) Alfredo Saad-Filho, «Life beyond the Washington Consensus: An Introduction to Pro-poor Macroeconomic Policies,» *Review of Political Economy*, vol. 19, no. 4 (2007), pp. 521-524.

الأوضاع العادية. بتعبير أدق، إذا كان من المهمات التي نقترحها على حكومات بلدان الثورات العربية التحديد الدقيق لغايات النمو الصديق للفقراء ومراميه وتنفيذها وفق زمن محدد، فمن المؤكد أن الموقف من تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي بالصيغة المثلى (Optimal) يبقى صعب المنال، حيث إننا نسعى إلى الاستقرار عادة باعتباره قيمة أداتيه، وذلك خلافًا لما يقترحه الصندوق على حكومتي مصر وتونس حاليًا، وهو وضع قيود اعتباطية على القرار التنموي (الحدود العليا للعجز في الميزانية، حدود معدلات التضخم، أسعار العملات...)، جنبًا إلى جنب مع مرامي الحد من الفقر، إذ ربما يؤثر ذلك سلبًا في مثل هذه السياسات وقيمتها، ويقدم محددات مصطنعة للبرامج الحكومية، ويعطل عملية تنفيذ السياسات.

من الواضح أن ما تفرضه هذه الوصفات يعني عمليًا أن الحكومات ملتزمة الحد من الفقر، لكن بشكل اشتراطي. نتساءل في هذا المضمار: ما الذي يمكن أن تقوم به الحكومات إذا فاق التضخم الحد المسبق المسموح به؟ ما هي الالتزامات التي تحظى بالأولوية على حساب التخلي عن الأخرى (التزام عدم تخطّي الحد الأعلى للتضخم أم تحسين دخول الفقراء أم التخلي عن تمويل البرامج الصحية والتعليمية أم رفع الدعم ...إلخ)؟. لا يمكن طرح هذين السؤالين بشكل مجرد، فهما يعتمدان على طبيعة الاختلالات في الاقتصاد الكلي والأوضاع السياسية[31]. من هنا تأتي المهمة الدقيقة لصنّاع القرار في أعقاب الثورات، حيث يستوجب التحقق من مواقع الخلل في الاقتصاد الكلي من أجل خفض التكاليف الاقتصادية والسياسية لتحقيق الغايات التوزيعية.

2- اقتصاد الثورات كنسق مفتوح

هذا ما يجب أن تتضمنه مرحلة إعادة التشكل التي حددناها في مقدمة بحثنا بين المراحل الأربع، أي مرحلة التفكير الاستراتيجي لنمط التحول المجتمعي المنشود بأبعاده المختلفة، متضمنًا البُعد الاقتصادي والعدل الاجتماعي، والقيام بدراسات تحليل الحالة من أجل التبصر، وصوغ الرؤية على المديين المتوسط

(31) المرجع نفسه.

والبعيد. فنحن لا نعرف إلا النزر اليسير عن فاعلية سياسات الحد من الاقصاء الاجتماعي والتخفيض من معدلات الفقر عند التطبيق والممارسة، وذلك من خلال تفكيك السياق الاقتصادي – الاجتماعي الذي نحن فيه، وإعادة تركيبه.

من جانب آخر، لا يمكننا تعميم الممارسات الناجحة للاستراتيجيات الكلية الصديقة للفقراء كما تطرحها التجارب الدولية، ولا يمكننا اعتبارها إطارًا مرجعيًا كاملًا، خصوصًا إذا أخذنا في الاعتبار أن الأوضاع الأساسية للفقر – ومن ثم اختيار البدائل – تختلف بين البلدان، وهذا ما يجعل مهمة من يود التقويم صعبة لتقرير فاعلية سياسة النمو الصديق للفقراء خارج السياق الذي هو فيه.

ينسحب الأمر ذاته على النماذج الاقتصادية الفوقية المعممة (Top-Down Models) التي ما زال اقتصاديونا يستخدمونها في تقرير السياسات الاقتصادية الكلية كنسق مغلق؛ إذ تبدو على السطح تمرينًا تقنيًا لموازنة التدفقات المالية والنقدية وفق مدى محدد. لكن، تحت ذلك الغطاء التقني مضمون اجتماعي خاص بأولئك الذين يعتمدون على عملهم واقتصاد كفافهم، لا على أصولهم المالية، لتلبية متطلبات العيش.

ما نقترحه في هذا الصدد هو ضرورة التعامل مع اقتصاد الثورات كنسق مفتوح، ومواكبة التفكير الاقتصادي الجديد، والتفكير والاجتهاد في تطوير نماذج قياسية مغايرة تشتق فرضياتها من تحليل دينامية الواقع الاجتماعي والاقتصادي (Bottom-Up Models)، وهي نماذج تفاعلية تعتمد في الأساس على الاقتصاد السلوكي للفاعلين في المجتمع (Agent-Based Models).

يفترض هذا الجيل الجديد من النماذج الكلية، ونحن نراه الأصلح لتقرير طبيعة السياسات الكلية الصديقة للفقراء في بلدان الثورات العربية، أن عملية اتخاذ القرار والأفضليات في عالم الواقع، وبالأخص في زمن التحولات الحادة وسواد حالة عدم اليقين، ليست ثابتة ولن تبلغ صيغة التعظيم (Optimum)، ولا تتبع فرضيات التوقعات العقلانية التي تتصورها النظريات الاقتصادية التقليدية التي تتبنّاها الليبرالية الجديدة. بناءً على ذلك، يصبح الفهم الأعمق للعلاقة بين العوائد الكلية وقرارات الأفراد والجماعات على المستوى الجزئي أمرًا مطلوبًا، من أجل

صوغ سياسة مطابقة للواقع وقادرة على تغييره[32]. بتعبير آخر، لا تُبنى الحلول الحقيقية للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية وتقرير طبيعة السياسات الكلية الصديقة للفقراء وفق هذا المنطق على أساس التحليل الاستنباطي القائم على اختزال الواقع (من أعلى إلى أسفل) وإسقاط الحقيقة الاقتصادية كما يتم فهمها وتركيبها في أذهان المخططين، بل تُبنى من خلال التحليل التشاركي القائم على فهم التفاعلات وأنماط السلوك (من أسفل القاع الاجتماعي إلى أعلاه). وبهذا، يصبح الأمر أكثر وضوحًا لصانعي السياسات لتقرير متى يتدخلون وكيف يكون عليه شكل التدخل.

مع التقدم الهائل في البرمجة على الحاسب الآلي، بإمكاننا اليوم تأسيس واقع مواز لدراسة بدائل سياسات الاقتصاد الكلي، بمعنى اختيار متغيرات الاقتصاد الجزئي لدراسة الفقر وديناميته، مع تحديد أشكال الشرائح والقوى الفاعلة في المجتمع وتراتبها وتفاعلها والقرارات التي تأخذها، ومن ثم تحليل الدينامية الكلية التي تتأتى كحصيلة تفاعلهم. في مثل هذه النماذج التي ترصد الواقع المعيش، ليس هناك من أوضاع توازنية محددة مسبقًا؛ إذ يمكن القبول بتوازنات عدة، انطلاقًا من قناعة مفادها أن التوازن عائد محتمل أكثر من كونه أحد المتطلبات المفروضة مسبقًا، ومرتبط في الأساس بدينامية الاقتصاد الوطني والمحلي لمحاكاة الآثار التوزيعية للسياسات الاقتصادية.

في الجملة، ما نود تأكيده هو وجوب أن تكون السياسات التنموية البديلة لاقتصادات بلدان الثورات العربية سياقية، ولا يمكن أن تنبع الرؤية والغايات والأهداف، التي يتم تحديدها في أثناء مرحلة التفكير الاستراتيجي الممهد للخطط الاقتصادية المتوسطة الأمد، إلا من خلال عملية تبصّر كلية لدينامية التحول السياسي في تلك البلدان، واعتماد نسق من المؤشرات الاقتصادية لما قبل الثورات وما بعدها، وتشخيص نواحي سوء الأداء التي أدت إلى اندلاعها كي تتسنّى معالجتها في إطار نسق من الأولويات.

---

(32) Amna Silim, «What Is New Economic Thinking?,» in: Tony Dolphin and David Nash (eds.), *Complex New World: Translating New Economic Thinking into Public Policy* (London: Institute of Public Policy Research, 2012), pp. 28-29.

يحتاج الأمر إلى درجة من الواقعية في النظر إلى المحددات والإمكانات وعدم اللجوء إلى اتخاذ قرارات تسكينية من أجل تحقيق مكاسب سياسية سريعة، بل العمل في إطار المسؤولية الاجتماعية؛ فالقرارات المتسرعة يمكن أن تنعكس سلبًا على الأداء الاقتصادي في المديين المتوسط والبعيد، كما يمكن أن تكون تكاليفها الاجتماعية وتبعاتها باهظة وعصية على العلاج في أغلب الأحوال، وكما نلاحظ ذلك حاليًا.

سابعًا: بدائل التنمية في إطار اقتصاديات الشأن الإنساني والمواطنة

تحتاج عملية بلورة البدائل في هذا الإطار إلى قدر عال من الاجتهاد النظري وإثارة الأسئلة كي تساعدنا في بلورة الفرضيات وصوغها في شأن البدائل التنموية الممكنة خارج السوق وداخلها، ووفق مسلّمة أساسية تقر بأن التحولات المجتمعية في إثر الثورات لا تعني إعادة إنتاج الأنموذج الموروث للعيش المشترك بتوازناته المخلة، بل تعني التأسيس لحقيقة اجتماعية جديدة تقف على أرضية مختلفة.

من الأسئلة التي نطرحها: هل يُرسي كسر حواجز الإقصاء الاجتماعي، وتشكّل حوكمة بديلة قائمة على أساس مشاركة الشرائح الاجتماعية الفقيرة والجهات الجغرافية المحرومة بصورة مباشرة، ودخولها في حوار مع القوى الفاعلة المختلفة، عوامل قادرة على توليد عقد اجتماعي جديد، قواعد مغايرة للتشكل الداخلي للمجتمع، ويعمل على إعادة هيكلة معنى المواطنة وشروطها (حقوقها والتزاماتها عند الممارسة)، وتحديد قواعد المشاركة السياسية وعلاقات القوة وتوزيع الموارد المادية والأدوار الاجتماعية، ومنح مؤسسات الدولة القوة كي تضبط قواعد العقد الاجتماعي الجديد والسهر على حمايتها؟ وهل يستطيع هذا الواقع الجديد توفير البيئة التمكينية لتطوير القدرات وتعزيز حريات المواطن العادي الفردية؟ هل تتمكن تنمية قائمة على تحفيز القدرات الجماعية والعمل الجماعي، ومعتمدة على القيم المحلية وإمكانات التعاضد والممارسات القائمة على الثقة والهوية المشتركة، من أن تعمل على النهوض بالإمكان التنموي للشرائح

الاجتماعية والجهات المحرومة، وتطوير قدرات التنظيم الذاتي والاعتماد على النفس، وزيادة مستويات الوعي بالظواهر والتحكم فيها، وإحداث توازن جديد عند المواطن في الجانبين المادي والمعنوي، وتحقيق درجة أفضل من الرضا عن الحياة، وتعزيز مكانة رأي المواطن وصوته كقوة قصدية وفاعلة، وكقدرات وخيارات تساهم في عملية التحول المجتمعي المنتظرة؟

من خلال المنظور العملي، كيف يمكن أن تتبنّى مؤسسات الدولة والحركات الاجتماعية سياسات بديلة تهدف إلى استثمار التوازن الجديد وما أنتجته إعادة توزيع القوة والقدرات الجماعية والاستطاعة الاجتماعية لابتكار أنماط اقتصادية جديدة وإرسائها، تعمل على تعظيم العوائد الإيجابية المتوقعة؟

نحاول، في ما بقي من هذه الدراسة، أن نجيب عن هذه الأسئلة بشكل إجرائي وعملي، وأن نوفر فرصة لاختبار ما يمكن أن يحدث من خلال تصور نمط اقتصادي بديل، يعتمد على نظم حوكمة تستند إلى مشاركة المواطنين، وتحديدًا الفئات التي تعرضت عقودًا متتالية للإقصاء الاجتماعي في عملية صنع القرار الاجتماعي- الاقتصادي والسياسي، وفي مؤسسات الحكم وآلياته من خلال الديمقراطية التشاركية.

1 - الدولة القاصرة والدولة القادرة

من منظور الفرص التأريخية وتوخّينا الحس التأريخي عند طرحنا للبدائل، لا بد من أن نفهم أن واقع الدولة، أي دولة، في المقطع التأريخي الحالي جعل منها قاصرةً عن الإجابة عن الأسئلة الكبيرة، كما لا بد من أن نسلّم بأن حجم «السياسة» أصبح أوسع من ذي قبل، نتيجة قنوات المشاركة السياسية الموازية والضغوط التي بدأت تحدثها «الديمقراطية الضاغطة من أسفل». لا نملك إلا أن نأخذ في توقعاتنا للسياسات البديلة حقيقة أن الأشكال المؤسسية للديمقراطية الليبرالية المبنية على الحكومات التمثيلية المقتصرة على الإدارة البيروقراطية والفنية أصبحت غير كافية لتحقيق المثل المركزية للديمقراطية السياسية.

من جانب آخر، وعلى الرغم من دور الدولة المركزي الذي نشدد عليه، لم

يعد في إمكان هذه الدولة تسهيل المشاركة السياسية الفاعلة للمواطن وتنظيماته، واستيعاب قنواته التعبيرية الجديدة وقوة حضوره في الفضاء العام، بل لم تعد الدولة تملك - بشكلها التقليدي وبمواردها المحدودة - القدرة على أن تحقق الإجماع السياسي بمفردها، من خلال الحوار وتطوير سياسات عامة يمكن أن يقوم على أساسها اقتصاد عالي الإنتاجية، قادر على تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية للجميع، بتوزيع عادل للثروات واستدامتها للأجيال التالية.

لا بد من إقرارنا بأن المقطع التاريخي الحالي الذي نمر فيه، خصوصًا بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة، شهد خلال العقود الثلاثة الماضية تراجعًا في قناعات سياسات التنمية القائمة على الاحتكام إلى السوق وتطبيقاتها، وعلى عودة قوية إلى اقتصاديات التنمية، والبحث عن بدائل؛ فبحسب جوزيف ستيغليتز، أحد كبار المنشقين عن الليبرالية الجديدة، يتطلب النجاح في تحقيق التنمية وتجاوز عثرات التطبيق السابقة تفكيرًا مليًا في نمط اقتصادي جديد متوازن تعددي، يقف على ثلاثة أعمدة: السوق والقطاع الخاص (الذي اعتدنا التركيز عليه)؛ الدولة والقطاع العام؛ والاقتصاد التعاوني والتعاضدي. وهذان الأخيران نمطان مهمّان عملت الليبرالية الجديدة على إغفال التعامل معهما. وعلى التعددية أن تأخذ مكانها في رسم السياسات البديلة، وأن تتم دراسة الخيارات المختلفة للفعل الجماعي المبني على تطوير القدرات[33]... وتلك مسلمات جديدة أخذتها دراستنا هذه في الحسبان.

2- بدائل السياسات الإنمائية بعد الثورات

من الناحية المنهجية، لا بد من أن نشير إلى فرضيات تقوم عليها مقاربتنا لتطوير بدائل السياسات الإنمائية بعد الثورات، في إطار اقتصاد الشأن الإنساني، وتطوير القدرات من خلال العمل الجماعي والديمقراطية التشاركية وخيارات التعاضد.

(33) Joseph Stiglitz, «Moving beyond Market Fundamentalism to a More Balanced Economy,» Paper Presented at: Opening Session of the 27th International Congress of CIRIEC, Sevilla, Spain, 22-24 September 2008.

الفرضية الأولى: في أعقاب الثورات، لا بد لمفهوم «التنمية حرية» من أن يصبح أمرًا واقعًا في أي سياسات بديلة نفكر في طرحها، وأن ننظر إلى المواطنة وحقوق الانسان «ممارسةً» لا «خيارًا» فحسب. وبسبب حال الإقصاء الاجتماعي الموروثة لشرائح اجتماعية عريضة ومناطق جغرافية محرومة تقطنها غالبية السكان، من الواجب التركيز على كيفية الحد من حجم اللامساواة المبنية على السوق وعلى توازنات القوة في إطاره، وعلى التوزيع غير العادل للاستطاعة الاجتماعية بين الفئات والشرائح المختلفة، حيث لا تحط من قيمة «التنمية حرية» المكتسبة؛ فمركزية القوة السائدة وأشكالها الرمزية والثقافية المساندة وتدابيرها وترتيباتها المؤسسية هي التي تضفي الشرعية على حق النفاذ إلى الموارد الحياتية، وتحتّم القواعد التي يجب أن تسود، والمصالح التي تُحدد على أساسها الأحقيات والخيارات. وتلك صور واضحة لمعنى «اللاحرية في التنمية».

من هنا، تماثل أهمية التعبئة للفعل الجماعي من أجل إعادة البناء المؤسسي الذي يضمن تفعيل مبدأ «التنمية حرية»، وتسهيل عمل القدرات الجماعية للفئات الفقيرة والجهات المحرومة في إثر الثورات، أهمية توسيع نطاق الحرية عن طريق الديمقراطية التمثيلية، ولا يمكن أن تقل عنها؛ فمن دون وجود مثل هذه التعبئة الاجتماعية، لن تتعدى مسائل الحرية الفردية والانتخابات التمثيلية كونها ديمقراطية شكلية، تكرس واقع اللامساواة والفقر.

يمثل الفقر في اقتصاديات الشأن الإنساني، كما نراه، عجزًا مجتمعيًا (Societal Deficit) يتعذر التغلب عليه إلا بزيادة رصيد القدرات الجماعية والاستطاعة الاجتماعية للشرائح والمناطق المحرومة، وذلك لتطوير حس الأحقية لتوسيع الخيارات من أجل النفاذ إلى الموارد المطلوبة، ثم ترجمتها إلى فعل لضمان الأحقيات، وهو ما يعمل على تبديل دينامية القوة بين تلك الشرائح والمناطق، وبينها وبين الفواعل الاجتماعية الأخرى داخل السوق وخارجها، أي في إطار الدولة.

يرتبط ذلك – بعد الثورات – بطبيعة توازنات القوة الهيكلية الموروثة، وبطبيعة التفاعل بين التدابير والترتيبات التي تشرّع أحقيات النفاذ إلى الموارد

وملكيتها، وبالتفاعلات السياسية التي تحدث في أثناء صراع تلك الأحقيات وإعادة توزيع القوة. فمن خلالها كلها، تتمكن الفئات الاجتماعية التي تعرضت للإقصاء الاجتماعي والحرمان في عصر الاستبداد أن تنتج مدركاتها لمصالحها وأحقياتها وقدراتها التنظيمية، وأن تكتشف الفضاءات العديدة للمناورة داخل العلاقات الاجتماعية القائمة، وتحدد كذلك معقولية الأفعال الممكنة التي تضمن للمواطنين أحقياتهم.

إن الأحقيات منظور حقوقي يتلاشى بالتدريج، ويتأكّل في الفئات المحرومة نتيجة استراتيجيات البقاء والتشبث بالعيش والتي تقترن عادة بقناعات القدرية. ولا يمكن استعادة الوعي بالأحقيات إلا من خلال مدخل التنظيم والقدرات الجماعية والعمل الجماعي. بناءً عليه، تفترض الممارسة الديمقراطية للتنظيم الاجتماعي من منظور اقتصاد الشأن الإنساني أن الفرد من تلك الفئات يبدأ في استعادة وعيه عندما يُستدعى إلى المساهمة في صنع القرار (الاقتصادي) وتبادل الأفكار ومناقشتها، ويشرع بالتدريج في فهم حاجاته في إطار حاجات الآخرين في مجتمعه المحلي، ويتجاوز التركيز على فضائه الخاص (الفضاء الأسري والشأن الخاص) ليدخل في «الفضاء العام والشأن العام»، وتتطور عنده قدرات معرفة موقعه في إطار الجماعة ومناقشة القضايا الاجتماعية التي تهم المجتمع ككل. بتعبير آخر، تستطيع الشرائح الاجتماعية المختلفة، وبينها الفقيرة، ونتيجةً لممارسة الديمقراطية المباشرة، تشكيل وعي جماعي وهويات جماعية تتحول بسبب التفاعل والتعبئة إلى قدرات جماعية تشكل قوة ضغط تسير في اتجاه تحديد أولويات السياسات التي على الحكومات الوطنية والمحلية تنفيذها ونوعيتها. وهذا بدوره، من حيث هو نتيجة لعملية التشبيك وقنوات التواصل المتعاظمة، يُحدث فائضًا للاستطاعة الاجتماعية عند تلك الشرائح، ثم يحقق تراكمًا يُضاف إلى حجم رصيد رأس المال الاجتماعي القائم عشية الثورات وطبيعة التشبيكات المؤسسية في الاقتصاد والمجتمع، وحيث يمكن استثماره بمعية رؤوس الأموال التقليدية الأخرى لتعظيم العوائد المجتمعية. كما يزيد طلب المجتمع المدني على حيازة القوة، لتحقيق توازن مع الطرفين الآخرين من القوى الفاعلة (الدولة والقطاع الخاص) في التشبيك المؤسسي. يفترض ذلك أن يجري في إطار دائرة الإقصاء

الاجتماعي، نتيجة ممارسات الديمقراطية المباشرة والتضمين وتوسع التشبيك الاجتماعي التي يوفرها مناخ ما بعد الثورات، مع تحوّل الفرد من «موضوع» إلى «ذات قصدية وفاعلة»، وبوعي نقدي يساهم في إحداث التغيرات المجتمعية.

الفرضية الثانية: يساعدنا إدخال رأس المال الاجتماعي في تصوراتنا للسياسات الإنمائية البديلة، وطبيعة التشبيكات القائمة في المجتمع وأشكال تطورها بعد الثورات، في نقل التحليل من النفعية وعقلانية السلوك الفردي إلى أنماط العلاقات بين الفاعلين الاجتماعيين والوحدات الاجتماعية والمؤسسات، بحيث نربط بين المستوى الكلي (أي مستوى المؤسسات الاجتماعية والسياسية والبيئية المتعلقة بالمحيط السائد التي تساعد أو تعيق الانضواء الاجتماعي والمشاركة المدنية والسياسية، والتحقق من العمليات التي تحدد القيم الجديدة وتشكّل القدرات الجماعية، «طبيعة الحكومات، التشريعات، الأسواق، الفواعل التنموية، البيئة المؤسسية والثقافية....»)، والمستوى الوسطي (بمعنى القيمة الأداتية لرأس المال الاجتماعي المتمثّلة في البيئة الهيكلية التمكينية للتآزر، وطبيعة التفاعلات بين التشبيكات الاجتماعية وداخلها، والإمكان القائم في تلك الشبكات لإنتاج الموارد كالمعلومات وأشكال الدعم)، والمستوى الجزئي (أي المستوى الإدراكي، بمعنى القيم المشتركة والاتجاهات ومستويات الثقة التي تنشأ من خلال العمل الجماعي وتطوير القدرات الجماعية، إضافة إلى العوامل الذاتية التي تشجع الأفراد على التآزر والتعاضد والانضمام إلى صيغ التنظيمات الاجتماعية، والانخراط في هويات جماعية وقيم مشتركة وواجبات مدنية، وبالتالي إمكانات العمل الجماعي واستراتيجياته، والتشبيك والروابط في تقوية القدرات الجماعية وفي تطوير القدرات والحريات الفردية وفرص تحقيق الذات).

إذا سلّمنا بأن بناء الهياكل والمؤسسات، على المستويين الكلي والوسطي، شرط أساس لتعظيم عوائد رأس المال الاجتماعي، فذلك لا يتحقق إذا افتقر إلى أساس فاعل ومستقر على المستوى الجزئي. ولا شك في أن التعمق في دراسة تلك المستويات الثلاثة يساعدنا في إعادة الاعتبار إلى مكانة القدرات الجماعية

في التحليل الاقتصادي[34]. وإذا أردنا تقديم صورة وافية للأداءين الاقتصادي والسياسي الكلي بعد الثورات، تساعدنا مقاربة رأس المال الاجتماعي، بمعنى رصيد الاستطاعة الاجتماعية والقدرات الجماعية للفئات المختلفة وطبيعة تشابكاتها، في توسيع دائرة المتغيرات والعوامل، وإنشاء مرجعية سببية أكثر ثراء بين تلك المتغيرات.

من منظور الاستطاعة والقدرات، يمكننا أن ننظر إلى رأس المال الاجتماعي كأصل إنتاجي يشتق فائضه (أو عجزه) من البنية الاجتماعية التي تسهل نشوء التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية أو تعيقها، فهذه التنظيمات تنهض بالتشبيك وثقافة الثقة والإنتاجية بين الجماعات والفئات والشرائح الاجتماعية والمهنية المختلفة، على المستوى الوطني.

من هنا، يمكننا إنزال رأس المال الاجتماعي وشبكاته الاجتماعية في منزلة الإنتاجية الكلية للقدرات الفردية، وهما البيئة التمكينية للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، وعندها يصبح الكل أكبر من مجموع الأجزاء. إلا أننا لا نحسب ذلك عاملًا متبقيًا (Residual)، بل نعامله كأصل يُشابه باقي الأصول، له أبعاده الخاصة. تساندنا في استنتاجاتنا بحوث ميدانية كثيرة أثبتت أن رأس المال الاجتماعي يكون أقل فاعلية في حالات التسلط واللامساواة، ويزداد مردوده في التحول نحو الديمقراطية[35]، كما تتعزز إنتاجيته إذا كان مدعومًا بمنظومة قيمية ثقافية أو دينية تنتصر للجماعية (Collectivness) في عمليات التشبيك وتعزيز قيمة العمل، كما هو الأمر في بلدان آسيا الشرقية؛ فذلك موروث كامن في عمق الثقافة العربية الإسلامية يمكن إحياؤه وتوظيفه.

الفرضية الثالثة: لا يمكننا أن نجرد فضاء القدرات ونفصله عن فضاء الأنماط التوزيعية في المجتمع؛ ففي إطار الأخير، يصبح الفقر نسبيًا في حين يأخذ شكله المطلق عند الاكتفاء بربطه بالحريات الفردية. يحتم علينا هذا – عند

(34) Irene van Staveren and Peter Knorringa, «Unpacking Social Capital in Economic Development: How Social Relations Matter,» *Review of Social Economy*, vol. 65, no. 1 (2007), p. 113.

(35) المرجع نفسه، ص 112.

رسم بدائل السياسات – ألا نتغاضى عن مسألة الحرمان النسبي، وأن ندرك أن النظام الاقتصادي الذي ورثته الثورات يحمل في طيه آليات الإقصاء الاجتماعي، ويعامل بعض الفاعلين والمشاركين فيه (اجتماعيًا وجغرافيًا) بطريقة تؤثر نسبيًا في قدراتهم وحرياتهم وخياراتهم.

بناءً عليه، يجب أن تتحقق بدائل السياسات الصديقة للفقراء أولًا من طبيعة محركات اللامساواة والفقر، وأن توظف القدرات الجماعية لإرساء قواعد نظام اقتصادي أكثر توازنًا، أفقيًا ورأسيًا، وقادرًا على إنجاز مهمّات الاستدامة الاجتماعية والتضمينية. بتعبير أدق، عندما نقارب مسألة الحد من الفقر من منظور اقتصاديات الشأن الإنساني والديمقراطية التشاركية، فإننا لا ننظر إليه كعائد مادي يتوجب تغيير مدخلاته فحسب، بل ننظر إليه كذلك كعملية دينامية متصلة بسوء توزيع القوة الموروثة التي تسببت في سوء توزيع القدرات والأحقيات، الأمر الذي يستوجب التصحيح بين الخيارات والمحددات.

أما القوة، كما نفهمها بعد الثورات، فهي مفهوم ديمقراطي يأخذ بالمشاركة كحق، ويمكن الصراع حول إعادة توازنات القوة في إطار تقليل مساحة الإقصاء الاجتماعي أن يأخذ أشكالًا متعددة، منها الصراع حول الأدوار والغايات والعوائد.

في بُعد آخر، تفترض مقاربتنا في النظر إلى التحرر من الفقر كعائد والتحرر من الفقر كعملية أن يتمكن الثاني من التغاضي عن الأول، بمعنى أن الوعي بأسباب الفقر وعلاقاته ربما يدفع المواطن الفقير إلى تحويل مخزون القهر والخنوع عنده إلى غضب وتمرد، ورفض عقلاني يؤدي به إلى الانضواء في إطار هويات جماعية وفعل جماعي لإحداث التغيير، تحررًا وطنيًا أكان أم نضالًا نقابيًا، أم عملًا جماعيًا تعاضديًا محليًا ...إلخ.

لا شك في أن تصورنا المفهومي هذا لمعنى القدرات، بشقيها الفردي والجماعي، يختلف نوعًا ما عن مفهوم القدرات بشكلها المطلق المتداول الذي يربطها بالحرية لا بالتضامن، وأن الأولوية عندها هي للحرية الفردية لا للجماعية والتعاضد الاجتماعي، أو بتعبير آخر الحرية للاختيار لا للانتماء، وهذا في نظرنا تقسيم وهمي، فالفرد – وفق التسلسل الهرمي للحاجات – لا يعيش بلا انتماء،

فبعض التقسيمات السيكولوجية (تقسيم عالِم النفس ماسلو (Maslow)) يضع الحاجة إلى الانتماء عند الإنسان مباشرة بعد إشباع الحاجات البيولوجية في الغذاء والتكاثر.

من جانب آخر، وبالمعنى الاقتصادي، لا يمكن الإنسان أن يكون خارج علاقات الإنتاج في المجتمع، فهي التي تحدد فرصه الحياتية أو تفتحها، كما أن القدرات الجماعية والتعاضد الاجتماعي بعد الثورات هما الجديران بتعديل تلك العلاقات.

في نظرنا، لا ترقى مقاربة القدرات الفردية بالشكل المتداول والسائد لمعنى «التنمية حرية فردية» إلى مستوى نظرية العدالة الاجتماعية أو التوزيعية، فهي تنظر حصريًا إلى المساواة في الفرص وفي الاختيار، لكن في حالة الثورات، هنالك حاجة إلى المساواة في العوائد (كواقع جديد وكممارسة) أكثر أهمية من المساواة في الفرص (كإمكان). بتعبير آخر، الحرية في هذه الحالة مصطلح بصيغة الجمع لا بصيغة المفرد، وهي رأس مال ذو عوائد اجتماعية وفردية، حيث إن الفائض في الأولى (اجتماعية) هو الذي يتفادى العجز في الثانية (فردية). والحرية كذلك مفهوم يتعلق بجانبين مترابطين: يتعلق **الأول** بالفرص التي يفرضها توازن القوى في المجتمع (القدرات الجماعية والفردية)، ويتعلق **الثاني** بالعمليات التي تنشأ عن ذلك التوازن (الاستطاعة الاجتماعية جماعيًا وفرديًا)، ولا يمكننا في أي حال تأكيد الطرف الأول وإغفال الطرف الثاني، فكلاهما من المكونات الرئيسة لرأس المال الاجتماعي.

في مراجعة التأريخ لتطور دولة الرفاه التي هي في الواقع الأنموذج والإطار المعياري لنظرية «التنمية حرية»، كما يدعو لها أمارتيا سِن وآخرون، نجد أن المعادلة التي ننظر إليها أعلاه كانت في صلب عمليات التحول التاريخي، وأن مثل هذا الأنموذج المتطور للدولة، الذي شهدت ولادته العقود الأولى من القرن العشرين في أوروبا الغربية وشمال أميركا، لم تنشئه القدرات والحريات الفردية، ولم ينبع من فراغ مجرد ومن عالم طوباوي قررت فيه الشعوب على حين غرة أن تعهد بمسؤوليات إلى المؤسسات العامة كي تنهض ببرامج الرفاه الاجتماعي،

بل أنتجته وفرضته القدرات الجماعية والاستطاعة الاجتماعية للحركات العمالية والحركات النسوية كحوامل للتغيير في القيم.

3 – التنمية مشروع تلقائي أو مشروع صراعي

باختصار، ما نود الخروج به واستنتاجه مما سبق هو أن مزيدًا من القدرات الجماعية في تشكل المجتمعات وتطورها هو الذي يؤدي إلى المزيد من الحريات الجماعية، وذلك يولّد بدوره عملية فائض طاقة مجتمعية تعمل كمحركات للحريات والقدرات الفردية التي تبقى في نظرنا هي الغاية الأساسية، إذ لا حد للحرية إلا لحماية الحرية.

إن الإضافة المعرفية في تأكيدنا القدرات الجماعية، إلى جانب القدرات الفردية في معنى «التنمية حرية»، نابعة من تحسسنا مهمّات التحول المجتمعي في أعقاب الثورات العربية، وضرورة تحسين وضع قدرات الفئات المقصاة اجتماعيًا (ماديًا ومعنويًا) من خلال الفعل الجماعي البديل لتحقيق الاستدامة الاجتماعية (إنجاز أعلى قدر ممكن من التوزيع العادل للقوة والثروة للجيل الحالي ومن الادخار المجتمعي للأجيال المقبلة). ويعني هذا إمكانية رفع سقف الخيارات وفضائها، والحد من التشوهات في الأحقيات[36].

بتعبير أدق، إن الطرح السائد لمقاربة «التنمية حرية» وتأكيدها الحرية الفردية وحرية الاختيار والقدرات الفردية يحتاج، بالشكل الذي نراه في حالة المجتمعات قيد التحول، كمجتمعات الثورات العربية، إلى مراجعة وإعادة نظر، فهو ليس بالمشروع التلقائي بل مشروع صراعي.

علينا أن نبحث في كيفية تشكّل الحريات والقدرات الفردية من خلال حيّز القدرات العامة عشية الثورات، وتحليل ديناميات القيم للجماعات المختلفة التي تملك إمكانية فرض القيم، وتقدير درجة الاستطاعة الاجتماعية والقدرات

(36) Hartley Dean, «Critiquing Capabilities: The Distractions of a Beguiling Concept,» *Critical Social Policy*, vol. 29, no. 2 (2009), pp. 5-6.

الجماعية لكل جماعة داخل دائرة الاقصاء الاجتماعي وخارجها، وكذلك في إطار التنظيمات المهنية والحركات الاجتماعية، وبالنتيجة طبيعة صراع القوة وما يتأتّى عنه وحجم تأثيره.

في ضوء ذلك الجرد، يجري تطوير وتعبئة الشبكات الاجتماعية وهياكل الدعم الاجتماعي والجماعات والروابط المحلية، وإيجاد علاقات عضوية بين المؤسسات النظامية للدولة والجماعات المحلية وأنماطها الناشئة، ودعم مساهمة الحركات الاجتماعية والمشاركة المدنية وتطوير النفاذ إلى المعلومات.

يمكن ذلك كله أن ينهض بالسياسات التنموية البديلة الصدوقة للفقراء، والقائمة على العمل الجماعي. كما يمكن أن يؤدي إلى تطوير القدرات الجماعية للفئات والمناطق المحرومة، والنهوض بإمكانات التنمية فيها عن طريق اقتراح أنماط جديدة للإنتاج والاستهلاك تستفيد من منظومة القيم المحليه القائمة على التضامن، وإعطاء قيمة للتعاضد بدلًا من التنافس؛ إذ في إمكان الدولة بعد الثورات أن تضمن مكانًا للتنافس والتعاضد من خلال التوسيع الجماعي للنفاذ إلى السوق والتوسيع الجماعي للنفاذ إلى دائرة صنع القرار.

يجعل منظورا «الحرية الفردية والانتماء» و«الانضواء في العمل الجماعي» في أعقاب الثورات من هذا الانضواء عملية تعلمية للفرد عند الممارسة، ويكون لهما أدوار أداتية كثيرة في بناء قدرات هذا الفرد وتطويرها، وتحقيق توازنه الذاتي. من بين هذه الأدوات: **الدور الأداتي الوظيفي** الرديف للأداتية المادية، بمعنى التمكن من الفرص الاقتصادية وتحسين الدخل؛ و**الأداتية الاجتماعية** المتصلة بتعزيز الدور الاجتماعي للفرد، إذ إن الارتفاع بالمستوى الإدراكي والتبصري الذي يولده حس الانتماء والمشاركة يساعد الفرد على المساهمة الناشطة في الحياة العامة وفي حوارات الفضاء العام، وفي النقاشات السياسية والاجتماعية، كما أسلفنا؛ و**الأداتية العملياتية** عن طريق تطوير قدرات أفضل للتواصل وتوسيع الآفاق ورؤية العالم؛ و**الدور التمكيني والتوزيعي**، بمعنى تصعيد مستوى الوعي الاجتماعي والسياسي عند الفئات الفقيرة والمحرومة والمقصاة اجتماعيًا، لتنظيم نفسها اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا.

4- اقتصاديات القدرات الجماعية والتعاضد الاجتماعي

لا نفترض، بطبيعة الحال، أن هذه التحولات الجذرية ستَحدث عند الفئات المحرومة بين عشية وضحاها؛ فتنمية القدرات الفردية والجماعية في أعقاب التحولات السياسية هي، مثل المعرفة المدنية والقيم الديمقراطية والمهارات السياسية (بالمعنى الواسع للكلمة)، سيرورة بعيدة المدى وتراكمية بطبعها، لكن في قناعتنا أن لممارسات العمل الجماعي والديمقراطية التشاركية، كعملية تعلمية لبناء القدرات الذاتية والجماعية، في الإطار النسبي، ميزتها الخاصة التي تسرع من إحداث التحولات عند الفرد والجماعة، مقارنة بقنوات التعلم النظامية التقليدية، كالمدارس أو أنظمة وسائل الإعلام وقنوات التواصل الاجتماعي.

الحجة التي نقدمها في هذا الصدد هي أن التعلم الحقيقي (Authentic Learning) (في تفريقه عن الحفظ والتلقين) يحدث عندما يكون الفرد ممارسًا في تعلمه مهمّات تعكس واقعه المعيش. بناءً عليه، يتحقق محتوى المعرفة والقدرات التي تتطور من خلالها (فرديًا وجماعيًا) بالطلب النهائي للعالم الحقيقي وللسياق المحدد الذي يتفاعل الأفراد في داخله[37]، وينتج بذلك ما يمكن أن نسمّيه «المعرفة الفاعلة»، حيث يتجاوز الفرد الاكتفاء بحيازة المعرفة وخزنها إلى استخدامها في تطوير قدرات التحليل والتفسير والاختيار.

أود الخروج من هذه الفرضيات بأن اقتران الحرية الفردية بالانتماء وتلازم القدرات الفردية والقدرات العامة يعنيان - عندما يتعلق الأمر باختيار السياسات الصديقة للفقراء على هذا المستوى - أن اقتصاديات الشأن الإنساني في أعقاب الثورات هي بالذات اقتصاديات القدرات الجماعية واقتصاديات التعاضد الاجتماعي، أو بتعبير أدق إن حل مسألة الفقر في الأساس هو حل جماعي يتطلب التفكير في اقتصاد يتجاوز النفعية الفردية إلى نفع العموم.

إن الاجتهادات النظرية التي نطرحها جديرة بأن تؤطر سياسات بديلة تقطع

(37) Pedro Flores-Crespo, «Situating Education in the Human Capabilities Approach,» Paper Presented at: Fourth Conference on the Capability Approach: Enhancing Human Security, University of Pavia, Italy, 5-7 September 2004, pp. 6-8.

مع الصوغ التقليدي للسياسات العامة التي تضعها في العادة إدارات حكومية، وتصوغ برامجها بشكل انفرادي وتنفذها من خلال التخطيط المفروض من أعلى.

لا يمكن لمثل هذه البدائل وغيرها، كما سبق، أن يستقيم في ظل التحولات السياسية الجارية إلا من خلال إعادة مأسسة صنع القرار بحيث يضم الحركات الاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني، ويزيد من حجم الاستطاعة الاجتماعية التي تطالب بالديمقراطية التشاركية. وأمام الحالة المتفاقمة لمحدودية الموارد وتقلصها في إثر الثورات، لا مخرج لذلك إلا من خلال تطوير رصيد رأس المال الاجتماعي والأخذ برهانين: **أولهما** توسيع دائرة صنع القرار، و**ثانيهما** توسيع دائرة النفاذ للسوق، أو بالأحرى دمقرطة عملية الحوكمة والتسيير التشاركي من جانب، ودمقرطة الاقتصاد من جانب آخر.

ثامنًا: القيمة الأخلاقية للمواطنة والديمقراطية في السياسات البديلة

يبقى الاقتصاد التعاضدي هو البديل الإبداعي والعملي الأفضل والأساس الذي يمكن أن تقوم عليه الاقتصادات كلها عندما يتعلق الأمر بالسياسات الصديقة للفقراء؛ فهناك الإنتاج والاستهلاك والتبادل، وهي بمجموعها نشاط مجتمعي لا يمكن حكومات ما بعد الثورات أن تتنكر له؛ ففي إطار السياسات البديلة، يجب أن يتأكد صانعو القرار الجدد من تضمين القيمة الأخلاقية للمواطنة والديمقراطية، وتشكل هذه القيم في نظرنا عناصر الاستجابة الحقيقية للثورات التي قام بها الشباب العربي، وتبعته الشرائح المهمَّشة للانتفاض ضد التهميش والإقصاء الاجتماعي.

عمليًا، يمكن تلك القيم كلها أن تجد طريقها في اقتصاديات الشأن الإنساني – بالمعنى التعاضدي – الذي يمتلك القدرة الحقيقية على تصميم بيئة تمكينية للسياسات العامة تعين الحكومات على الخروج من المأزق التنموي الخانق الذي تعيش في داخله. ويتطلب الأمر منها في هذا الشأن العمل على مفصلة النشاط الاقتصادي والعلاقات الاقتصادية في مجتمعاتها التي تمر بمرحلة انتقالية صعبة، وتشخيص واختيار أنواع الأشكال والأنماط للتنظيم الاقتصادي – الاجتماعي الذي يحمل صفة التعاضد، كواقع أو كإمكان في كل فضاء من تلك الفضاءات.

بتعبير أدق، على الحكومات أن تتعرف عن قرب أين يمكن واقعيًا أن يتم، في ظل هذا الاقتصاد البديل (المتشعب الفضاءات بطبعه)، حشد القدرات الجماعية، وتعزيز تضامن الفئات المقصاة اجتماعيًا، وأين يمكن تفعيل نشاط وعلاقات تضم قيمًا تجسد العمل الجماعي والتعاضد والإنصاف الاجتماعي، وما نوع العلاقات الاقتصادية التي يمكن تطويرها وتوطيدها لتعمق تلك القيم وتحولها إلى خصائص فائض قيمة مجتمعية.

لا شك في أن الحكومات لا تستطيع تنفيذ هذا التحقق الميداني بمفردها، فللحركات الاجتماعية موقعها الفاعل في ذلك، إضافة إلى دور الاقتصاديين والاجتماعيين الذين يمكن أن يساهموا في تطوير أطر مفاهيمية ونماذج للاقتصاد البديل، قائمة على مراقبة أسس العملية الاقتصادية في الإنتاج والتبادل والتحويلات والاستهلاك والقيم الاستعمالية، وفي أنماط توظيف الفوائض، وأخيرًا في طبيعة الحوكمة الاقتصادية المطلوبة، وذلك من أجل توفير تصورات عملية وقابلة لتطبيق الاقتصاد التعاضدي البديل، الذي هو – في نظري – بمنزلة دمقرطة الاقتصاد وإعطائه الطابع المدني في أعقاب الثورات.

بقدر ما يتعلق الأمر بالإنتاج، فإن في إمكان ذلك الجهد الحكومي/ المدني أن يشخّص كيف يمكن للسلع والخدمات أن تُنتَج مؤسسيًا بشكل يعكس التعاون والتعاضد. وهنا، نستطيع أن نحدد جملة هياكل إنتاجية ومهنية، كنقابات العمال التي تنشط في تونس، على سبيل المثال، بشكل فاعل ومستقل ومؤثر في الحياة السياسية والاقتصادية، أو صيغ العمل الذاتي، أو من خلال تنظيم القطاع الاقتصادي غير المنظم، أو المنشآت التي لا تتوخى الربح، أو تعاونيات المجتمعات العشوائية، أو أشكال الإنتاج الأسري، وأخيرًا في إطار الجماعات المحلية (المدن والقرى). وفي الإمكان كذلك اختبار إعادة هيكلة المنشآت والمؤسسات الإنتاجية المألوفة وتحويلها إلى مؤسسات شراكة بدلًا من خصخصتها، كالمنشآت التابعة للقطاع العام أو للبلديات في إطار الديمقراطية الاقتصادية.

أما بالنسبة إلى التحويلات والتبادل، فهناك حاجة إلى معرفة كيف أن السلع والخدمات يمكن أن تمر من الإنتاج إلى الاستهلاك بطريقة تساعد على تفعيل القيم التعاضدية. ويمكن، في هذا الصدد، الاستفادة من صيغ عديدة، بينها تجارب

اعتماد شبكات المقايضة أو التوزيع، أو من خلال قنوات التجارة المنصفة التي توفر شروطًا أفضل للمنتجين الصغار أو للأسواق التعاضدية، أو من خلال استخدام التدرج السعري، مثلما يحدث حاليًا في كثير من بلدان أميركا اللاتينية، وذلك باستخدام عملات محلية موازية للعملة الرسمية الوطنية [38]. أما التحويلات، ففي إمكانها هي الأخرى أن تتحرك باتجاه واحد كالضرائب التصاعدية أو القائمة على إعادة التوزيع.

في ما يخص الاستهلاك، هذه هي الأسئلة التي يمكن طرحها عن شكل المؤسسات البديلة التي يمكن أن تأخذ بمبدأ التعاضد، وهي متشعبة وعديدة بطبعها: كيف لتلك المؤسسات أن تضمن للمستهلكين أو المنتفعين من الخدمات في المجتمعات المحلية وللتنظيمات المناصرة في إطار المجتمع المدني أن يتمكنوا من تنظيم أنفسهم؟ وأفضل طريق لذلك - في نظرنا - هو المؤسسات الوليدة للمشاركة الديمقراطية عقب الثورات التي يمكن أن نعمل على توطيدها ونوفر لها سبل عملها ونورد من خلالها البدائل للعمل الجماعي التعاضدي. ومن بين ذلك، اعتماد نمط التخطيط المحلي القائم على التشارك والتشاطر في الانتفاع بالموارد الجماعية، كالأصول المالية والمادية التي تديرها الجماعة المحلية، واعتماد أسلوب برمجة الموازنة العامة المحلية بشكل جماعي من جانب ممثلين عن الشرائح والقوى الفاعلة كلها في المجتمع المحلي. ويمكن أن يشمل ذلك طيفًا واسعًا من التنظيمات، كالحركات الاجتماعية وممثلي الفئات الفقيرة والمجالس الجهوية/ الإقليمية ومجالس المحافظات/ الولايات والبلديات الإدارية والتنموية المنتخبة ومجالس الأحياء، والتعاونيات الاستهلاكية وتعاونيات المساكن والجمعيات الزراعية[39].

(38) Georgina M. Gómez, «Balancing Growth and Solidarity in the Argentine Community Currency Systems (Trueque),» Paper Presented at: «Potential and Limits of Social and Solidarity Economy,» United Nations Research Institute for Social Development (UNRISD) Conference, Geneva, 6-8 May 2013, pp. 1-13.

(39) Ethan Miller, «Solidarity Economy: Key Concepts and Issues,» in: Emily Kawano, Tom Masterson and Jonathan Teller-Ellsberg, eds., *Solidarity Economy: Building Alternatives for People and Planet* (Amherst, MA: Center for Popular Economics, 2010), p. 5.

في ما يخص الطلب، فإن التحقق بالدرجة الأساس هو: كيف يمكن تنظيم الأسواق بشكل يضمن قدرًا عاليًا من المسؤولية الاجتماعية والمؤسسية، بأسلوب يعزز جوانب التعاضد؟ هنا، يصبح في الإمكان تشخيص كثير من أشكال الاستهلاك التي يمكن تأطيرها قيميًا، عن طريق ممارسات السوق المحلية التي تستند إلى تطبيقات نماذج «التجارة المنصفة» والمسؤولية الاجتماعية للمنشآت الخاصة[40].

عند التطرق إلى مسائل توظيف الفائض الناتج من الدورة الاقتصادية والأساليب والنماذج البديلة المطلوبة لذلك، يصبح واجبًا وضع تصورات عن كيفية إعادة تدوير الفائض واستثماره واستخدامه بطرق توضح قيمة التعاضد، أو بالأحرى كيف للفائض أن يُعاد ضخه لتنشيط الدورة الاقتصادية بطريقة تدعم المبادرات الأخرى القائمة على الاقتصاد التعاضدي والتمويلي، كالائتمان التعاوني والصناديق التعاونية للإقراض والادخار التناوبي وبنوك الفقراء أو البنوك التجارية، التي اقترحنا أن تخصص نسبة مئوية من قروضها للفقراء والمؤسسات والمنشآت الصغرى القائمة على التعاضد[41].

أخيرًا، وهو الأهم، تدارس الجوانب المتعلقة بأنماط الحوكمة المطلوبة لإدارة هذا الاقتصاد البديل وتسييره، وتقديم رؤى وتصورات ونماذج حول أنواع السياسات المؤسسية والقواعد والإجراءات التي يمكن أن تدعم السياق الذي يزيد من فاعلية ومردود المبادرات الاقتصادية القائمة على التعاضد، وفي إطار الديمقراطية التشاركية.

يتضمن ذلك مراجعة أنماط الحوافز والتعديلات التشريعية والقانونية الممكنة، ومأسسة مستويات المساءلة المختلفة، كذلك وضع الخطط المحلية القائمة على أساس المشاركة الشعبية والتخطيط من أسفل القاع الاجتماعي المحلي باتجاه الأعلى المركزي لضمان عنصر الكفاءة في توظيف الموارد

(40) المرجع نفسه، ص 5.

(41) المرجع نفسه، ص 6.

وعنصر العدالة في التوزيع، على أن تكون مستندة إلى نظم تضمن الشفافية في تنفيذ الخطط عن طريق أساليب وبرامج محددة للرصد والتقويم.

تبقى الإشارة إلى أن المهمة الصعبة في ترجمة ذلك كله إلى واقع عملي وإجرائي تتطلب بناء علاقات عملية (اقتصادية واجتماعية) تؤسس لهذا الاقتصاد البديل، وتضمن وجوده كقوة مؤثرة في السوق والمجتمع ضمن التوازن الجديد للقوى الفاعلة في مجتمعات ما بعد الثورات. ويمكن أن يتم ذلك من خلال العمل، على المستوى الوطني، على تجميع مبادرات الاقتصاد التعاضدي كلها وتشبيكها، وهي التي تنبني عليها منظومة القيم (ضمنًا أو صراحة) لتعزيز الشروط الموضوعية وإمكان تطوّر تلك القيم وترسّخها [42].

لا نقصد بمثل هذا التشبيك الوطني الاكتفاء بتبادل المعرفة حول النشاط والابتكارات على الرغم من أهمية ذلك، لكن الأهم هو بناء اقتصاد حقيقي لهذا القطاع الثالث من خلال تطوير علاقات أساسية للدعم والتبادل الاقتصادي بين الريادات والفواعل الحاكمة في الاقتصاد الوطني والإدارة والفواعل في الاقتصاد التعاضدي؛ ففي البرازيل على سبيل المثال، تهتم وزارة دولة أساسًا بتعزيز شبكات الاقتصاد التعاضدي ضمن التخطيط للاقتصاد الوطني، وفي فنزويلا تُعنى وزارة بشؤون الاقتصاد الشعبي.

مثل هذه التنظيمات المؤسسية تعزز العلاقات القائمة بين القطاعات المختلفة للاقتصاد التعاضدي، وتجتهد في ابتكار ترابطات جديدة بينه وبين قطاعات الاقتصاد الوطني، وتصدر القوانين التضمينية التي تعترف بهذا الاقتصاد البديل. وكما هي الحال مع القطاع الاقتصادي غير المنظم، تعترف بالسلع والخدمات لمنشآت هذا القطاع، وتعمل على تطوير عملياته وعوائده، وتيسر تسويق ناتجه إلى مختلف الأسواق، وترصد الموازنات لدعمه [43].

---

(42) وفق معلوماتنا، فإن المغرب هو البلد العربي الوحيد الذي يمتلك شبكة وطنية للاقتصاد الاجتماعي والتعاضدي.

(43) القطاع الاقتصادي غير المنظَّم هو غير القطاع التعاضدي، لكنهما يلتقيان في نواح متعددة لأن على الفاعلين في كلا القطاعين التفكير في حلول جماعية خارج السوق لتوفير حاجاتهم الاقتصادية والاجتماعية.

من جانب آخر، نود الإشارة إلى أن مثل هذا الترابط، الذي يمكن أن تعززه عملية التشبيك على المستوى الوطني لبناء دينامية قوية لتطوير الاقتصاد التعاضدي، لا يقتصر في العادة على «الفضاء الاقتصادي»؛ فالشكل الذي نوصي به لحكومات الثورات العربية هو ضرورة أن تُضَم إلى الشبكة الوطنية الحركات الاجتماعية التي تنتصر لقيم الحد من الفقر، فهذه الحركات تعبيرات أساسية للقيم التعاضدية في المجتمع، وقواعد دعم قوية لهذا البديل الاقتصادي. والغرض من هذا الربط يصبح مزدوجًا، بمعنى إدماج البدائل الاقتصادية في خطاب وبرامج الحركات الاجتماعية في مقابل إدماج الحركات الاجتماعية (كفاعل محوري في المجتمع بعد الثورات) ضمن البدائل الاقتصادية وفي إطار حركة مجتمعية كلية للتحول.

ينبع اقتراحنا هذا من القناعة بأن الحركات الاجتماعية، كجزء أساسٍ من المجتمع، يمكن في حالة مأسسة مشاركتها أن تصبح الأساس للمساءلة المجتمعية في شأن مدى الالتزام بقيم الاقتصاد التعاضدي وتقييم أدائه؛ إذ إن تقديم الجديد في إطار سياق اجتماعي قائم وذي قيم وممارسات وأنماط معاملات مرتبطة بمصالح مكرسة عادة ما يولّد ضغوطًا على المؤسسات البديلة، في محاولة لجرها إلى الانصياع لقيم السوق، أو تقديم مساومات أو تنازلات عن القيم الجماعية للاقتصاد التعاضدي، ومن هنا تأتي أهمية نُظُم المساءلة المجتمعية، حيث تصبح مسألة أساسية للرصد والتقييم والمتابعة في إطار مثل هذه التشبيكات الوطنية.

خاتمة

في العودة إلى فرضياتنا المتعلقة باقتصاديات الشأن الإنساني الذي تقع في إطاره أنشطة هذا الاقتصاد البديل، يمكن الإقرار بأن الترابط من خلال القيم المشتركة وأنماط التفاعل التي نلاحظها والعلاقات التآزرية التي قد تنشأ هي الجديرة بخلق «القدرات الجماعية»، وبالتالي زيادة الإنتاجية الكلية للقدرات الفردية للفئات التي كانت قد تعرضت للإقصاء الاجتماعي. والسبب، في نظرنا، واضح، وهو أن عملية التنمية ضمن هذا البديل تبقى سياقية كما أسلفنا، ونابعة من القيم المحلية، ومستجيبة للحاجات الذاتية ولمعنى الحياة كما يفهم فلسفتها الناس المحليون وفقًا لقيمهم.

لعل السبب الأساس الذي يدفعنا إلى التنظير لهذه المقاربة في تطوير القدرات الجماعية والاهتمام بالشأن الإنساني في طرح البدائل، نابع من مسلّمة أساسٍ هي أن أي بديل تنموي يجب أن يحظى بالقبول الاجتماعي قبل كل شيء، وذلك لا يتحقق إلا من خلال التماهي بين سياسات التنمية وسياقها الاجتماعي والثقافي وعوائدها التي تقف ضد الإجحاف الاجتماعي.

ختامًا، يبقى مشروعنا الاقتصادي – السياسي هذا متواضعًا وطموحًا في آن، يتمثل تواضعه في الاعتراف بأنه لا يدّعي إمكانية الإجابة عن أسئلة الإجحاف الاجتماعي كلها، وإمكانية تحقيق التوازن لبُعدي الاقتصاد المادي والإنساني بشكل كامل، لكن تكمن قوته في بلورة جانب مهم من جوانب دمقرطة المجتمعات بعد الثورات، ووضع الملامح العريضة للدمقرطة الاقتصادية. وهنا يبرز طموح المشروع إذ يسعى إلى بناء روابط قوية بين قطاعات وشرائح المجتمع المختلفة وبين الاقتصاد، ويعزز معنى «المواطنة الناشطة» و«المجتمع المدني الفاعل» والحركات الاجتماعية وضرورة تشبيكها ومأسستها للمساهمة في إحداث تغيير ذي دلالة في النظم الاجتماعية والاقتصادية القائمة.

المراجع

1 – العربية

دِياني، مراد. **حرية، مساواة، اندماج اجتماعي: نظرية العدالة في النموذج الليبرالي المُستدام**. بيروت/ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

_____. «مراجعة كتاب «ديمقراطية امتلاك الملكية: رولز وما بعده». مجلّة **عُمران**. السنة 2 العدد 7 (شتاء 2014).

صن، أمارتيا. **التنمية حرية**. ترجمة شوقي جلال. عالم المعرفة 303. الكويت: المجلس الوطنب للثقافة والفنون والآداب، 2004.

عبد القادر علي، علي.«مراجعة كتاب التنمية صنو الحرية». **مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية** (الكويت). السنة 3 العدد 2 (حزيران/ يونيو 2001).

2 – الأجنبية

Fraser, Nancy. «Justice sociale, redistribution et reconnaissance.» *Revue du MAUSS*. vol. 1 no. 23 (2004).

Hrischman, Albert. *Stratégie du développement économique*. Paris: Editions Ouvrières, 1964.

Perroux, François. «Qu'est-ce que le développement?.» *Etudes* (Janvier 1961).

Prebisch, Raul. *The Economic Development of Latin America and Its Principal Problems*. New York: United Nations, 1950.

Rostow, Walt. *The Stages of Economic Growth: A Non-Communist Manifesto*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1960.

Sen, Amartya. *The Idea of Justice*. Cambridge, MA: The Belknap Press of Harvard University Press, 2009.

_____. *Development as Freedom*. Oxford: Oxford University Press, 1999.

_____. «Democracy as a Universal Value.» *Journal of Democracy*. vol. 10 no. 3 (1999).

_____. *Inequality Reexamined*. Oxford: Clarendon Press/Cambridge, MA: Harvard University Press, 1992.

Simon, Herbert. «Designing Organizations for an Information-Rich World.» in: Martin Greenberger, *Computers, Communication, and the Public Interest*. Baltimore, MD: The Johns Hopkins Press, 1971.

Teulon, Frédéric. *Croissance, Crise et Développement*. Paris: Presses Universitaires de France, 1992.

United Nations Development Programme (UNDP). *Human Development Report 1991*. New York, Oxford: Oxford University Press, 1992.

Vygotsky, Lev. *Mind in Society*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1978.